

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس (السداسي الرابع)

شعبة علوم المالية والمحاسبة

محاضرات في مقياس مالية
المؤسسة

من اعداد الأستاذة: قليل زينب

أستاذة محاضرة- أ- قسم علوم المالية والمحاسبة

السنة الجامعية 2025-2026

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة عامة
ب-ت	معلومات عامة حول المقياس
7-1	المحاضرة الأولى: مدخل الى العلوم المالية
1	(1) تعريف العلوم المالية
3	(2) المفاهيم المركزية في العلوم المالية
4	(3) الفرق بين المالية والمحاسبة
6	(4) علاقة العلوم المالية بالبيئة الاقتصادية
11-8	المحاضرة الثانية: رواد وأعلام الفكر المالي
8	(1) تعريف الفكر المالي
9	(2) رواد الفكر المالي
10	(3) مفكرون آخرون أثروا في الفكر المالي
10	(4) أهمية دراسة رواد الفكر المالي
21-12	المحاضرة الثالثة: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية
13	(1) المؤسسة الاقتصادية
15	(2) أهداف المؤسسة الاقتصادية
17	(3) الوظيفة المالية
20	(4) الأهداف الأساسية للوظيفة المالية في المؤسسة
28-22	المحاضرة الرابعة: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط المالي
23	(1) المؤسسة والبيئة المالية
24	(2) عناصر المحيط المالي

25	(3) تأثير المحيط المالي على المؤسسة
26	(4) تأثير المؤسسة الاقتصادية على المحيط المالي
27	(5) التحديات في علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط المالي
56-29	المحاضرة الخامسة: اساسيات حول التسيير المالي و التحليل المالي والتشخيص المالي
29	(1) التسيير المالي
31	(2) التحليل المالي
44	(3) التشخيص المالي
62-57	المحاضرة السادسة: الدورات الاساسية في المؤسسة
57	(1) تعريف الدورات الأساسية في المؤسسة
57	(2) الدورات الأساسية في المؤسسة
61	(3) العلاقة بين الدورات
70-63	المحاضرة السابعة: مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية
63	(1) مفهوم التمويل داخل المؤسسة
64	(2) أهمية التمويل
65	(3) العوامل المحددة لأنواع التمويل
67	(4) أصناف التمويل
74-71	المحاضرة الثامنة: المعلومة المالية للمؤسسة الاقتصادية

71	(1) تعريف المعلومة المالية
71	(2) مصادر المعلومة المالية
72	(3) القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومة
72	(4) القراءة المالية للقوائم المالية
79-75	المحاضرة التاسعة: ادوات التحليل المالي
75	(1) أدوات التحليل المالي
77	(2) طرق التحليل المالي
78	(3) استعمالات التحليل المالي
104-80	المحاضرة العاشرة: مدخل للتحليل المالي بواسطة النسب
80	(1) النسب المالية
82	(2) التحليل المالي للميزانية المالية بواسطة النسب
95	(3) دراسة مؤشرات التوازن المالي
103	(4) أهمية التحليل المالي بواسطة النسب
107-105	المحاضرة الأحدى عشرة: نطاق مالية المؤسسة
105	(1) مفهوم النطاق المالي للمؤسسة
106	(2) امتدادات مالية المؤسسة
106	(3) استخدامات مالية المؤسسة
107	(4) العلاقة مع المجالات الأخرى
107	(5) تحديات مالية المؤسسة في العصر الحديث
109-108	الخاتمة
115-110	قائمة المراجع

مقدمة عامة

تحتل مالية المؤسسة في الوقت الراهن باهتمام بالغ، باعتبارها الأداة الأساسية التي تمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان استمراريتها في بيئة اقتصادية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. إذ لم تعد المؤسسة مجرد وحدة إنتاجية تقتصر مهامها على تحويل الموارد إلى سلع وخدمات، بل أضحت كياناً اقتصادياً واجتماعياً مطالباً بتحقيق التوازن بين الكفاءة في استخدام الموارد المالية والقدرة على مواجهة التحديات السوقية والمالية. ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة الشؤون المالية تحتل موقفاً محورياً في رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، والتوزيع، بما يضمن تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق الاستدامة. كما أن التطور السريع للأسواق المالية واشتداد حدة المنافسة العالمية أفرزا ضرورة تبني أساليب مالية حديثة تركز على التحليل والتخطيط المالي، بغية توفير المعلومات الدقيقة لمتخذي القرار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسة.

وفي السياق الجزائري، تزداد أهمية مالية المؤسسة بالنظر إلى التحديات المرتبطة بترشيد استخدام الموارد، تنويع مصادر التمويل، ومواكبة الإصلاحات الاقتصادية، مما يجعل من الإدارة المالية أداة حيوية لتعزيز دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

معلومات عامة حول المقياس



يعتبر مقياس مالية المؤسسة مادة أكاديمية تعنى بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل مواردها المالية واستخداماتها والتطرق الى مختلف الأدوات والنسب المالية التي تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

تهتم مالية المؤسسة بالبحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لها أي كيفية التنسيق بين ما هو موجود (المصادر /الموارد) والتي تسمى بعناصر الخصوم وما يجب استعماله (الاستخدامات) والتي تسمى بعناصر الأصول. لكن من اجل تحقيق ذلك تتعرض المؤسسة لخطر عدم القدرة على الوفاء في المدى الطويل أو القصير و هذا ما يسمى على الترتيب سيولة –استحقاق.

الفئة المستهدفة

يعتبر مقياس مالية المؤسسة من بين أهم المقاييس المرجعية والمثيرة للاهتمام في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية خاصة لطلبة علوم المالية والمحاسبة أي طلبة السنة الثانية ليسانس، السداسي الرابع، شعبة علوم المالية والمحاسبة بجامعة تلمسان والذي يركز عليه بالنسبة لتخصصات الليسانس التالية : مالية المؤسسة، مالية البنوك، محاسبة وجباية، محاسبة وتدقيق.

الأهداف العامة للمقياس

- تبيان أسس المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- فهم الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- التطرق الى مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.
- التمكن من تحليل القوائم المالية في المؤسسة عن طريق أدوات التحليل المالي.
- معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة الاقتصادية وكيفية معالجتها مع اتخاذ القرارات الملائمة.
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتي تمكنها من الحفاظ على استمراريتها في السوق.

الغاية من المقياس:

- تمكين الطالب من فهم كيفية تسيير الأموال داخل المؤسسة.
- تعلم كيفية تحليل القوائم المالية وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- اكتساب أدوات علمية تساعد على اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار.

المهارات المكتسبة:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بمالية المؤسسة
- ✓ التفريق بين المهام المنوطة بالمدير والمسير المالي
- ✓ فهم مسار التدفقات المالية ضمن الدورات الأساسية
- ✓ التعرف على مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة وتكلفة الحصول عليها
- ✓ القدرة على قراءة القوائم المالية ومعرفة مصادر المعلومات المالية
- ✓ التعرف على التقنيات البسيطة للقيام بالتحليل والتشخيص المالي

المعارف المسبوقة المطلوبة:

حتى يتمكن الطالب من دراسة محتوى هذه المادة لابد أن يكون متحكماً في مكتسبات مادة المحاسبة المالية 1، المحاسبة المالية 2، رياضيات المالية.

المحاضرة الأولى: مدخل إلى العلوم المالية

تمهيد

تعد العلوم المالية من الركائز الأساسية لفهم الأنشطة الاقتصادية وإدارة الموارد بكفاءة في مختلف القطاعات. فهي تهتم بدراسة طرق الحصول على الأموال وتوظيفها بشكل يحقق أفضل عائد ممكن مع التحكم في المخاطر. وتشمل مجالات متعددة مثل التمويل العام، والأسواق المالية، والاستثمار، وإدارة المحافظ، والتخطيط المالي. وقد شهدت العلوم المالية تطوراً كبيراً عبر الزمن نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي فرضت أساليب وأدوات جديدة. وتكمن أهمية هذا المجال في كونه يربط بين القرارات المالية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والأفراد. كما تساعد العلوم المالية على فهم آليات حركة رؤوس الأموال محلياً ودولياً وتأثيرها في النمو الاقتصادي. ومن هنا، فإن الإلمام بأساسياتها يعد خطوة محورية لكل من يسعى للتخصص أو العمل في مجالات المال والأعمال.

تنقسم هذه المحاضرة الى العناوين التالية:

- العنوان الأول سيتم التطرق من خلاله الى تعريف العلوم المالية.
- العنوان الثاني يشمل مكونات العلوم المالية والتي تتمثل في التمويل، التحليل المالي، والرقابة المالية ، وكذا الأسواق المالية.
- من خلال العنوان الثالث سنتناول المفاهيم المركزية في العلوم المالية من خلال التطرق الى القيمة الزمنية للنقود، العائد والمخاطرة ، وتحليل التدفقات النقدية ،كفاءة الأسواق المالية.
- العنوان الرابع يشمل أهداف العلوم المالية.
- أما في العنوان الخامس فسنتناول الفرق بين المالية والمحاسبة من خلال التطرق لكل واحدة على حدا.
- العنوان السادس سنتناول من خلاله الفاعلون في المجال المالي.
- وأخيرا سنتطرق من خلال العنوان السابع الى علاقة العلوم المالية بالبيئة الاقتصادية.

1.تعريف العلوم المالية:

العلوم المالية هي فرع من فروع العلوم الاقتصادية يُعنى بدراسة كيفية الحصول على الموارد المالية، استخداماتها، وتوزيعها بشكل فعال، مع مراعاة المخاطر والعائد المتوقع.

العلوم المالية هي حقل من فروع العلوم الاقتصادية يختص بدراسة كيفية إدارة الأموال، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومات. وهي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية من خلال اتخاذ قرارات ذكية حول الإنفاق، الادخار، التمويل، والاستثمار، مع مراعاة المخاطر والعوائد. وتشمل عدة تخصصات فرعية مثل:

- **مالية المؤسسة (Corporate Finance)** فهي تختص بكيفية إدارة الشركات لأموالها. تشمل قرارات التمويل (اقتراض أم إصدار أسهم)، توزيع الأرباح، تقييم الاستثمارات، وهيكل رأس المال.
- **المالية الشخصية (Personal Finance)** تُعنى بإدارة الأفراد لأموالهم: الادخار، الاستثمار، التقاعد، التأمين، والقروض.
- **التمويل العمومي (Public Finance)** هو الفرع من الاقتصاد يدرس كيفية تمويل الحكومات لإنفاقها العام من خلال جباية الضرائب واقتراض الأموال. يهدف التمويل العمومي إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي العام والإيرادات العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **الأسواق المالية (Financial Markets)** : تشمل الأسواق والمؤسسات التي تسمح بالتداول في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والعملات. تُعتبر الأسواق المالية مهمة لتمويل الشركات والحكومات وتحقيق الاستثمارات وتبادل العملات.
- **الاستثمار وإدارة المحافظ المالية:** يشير إلى عملية اختيار الأصول المالية بطريقة تزيد من قيمتها على المدى الطويل وتقلل المخاطر المالية. يشمل ذلك تحليل الأسواق المالية، تقييم الأصول المختلفة، واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لتحقيق أهداف الاستثمار.

2. مكونات العلوم المالية:

1.2. التمويل: (Finance)

يهتم بتدبير الأموال وتحقيق التوازن بين مصادر التمويل واستخداماتها.

- **أنواع التمويل:** داخلي (أرباح، مساهمات) وخارجي (قروض، سندات).
- **أدوات التمويل:** القروض، الأسهم، الإيجار المالي، التمويل الإسلامي...

2.2. التحليل المالي: (Analyse financière)

- يهتم بدراسة القوائم المالية لتقييم الأداء المالي.

- أدواته: النسب المالية، التحليل الرأسي والأفقي، مؤشرات الربحية والسيولة...

3.2. الرقابة المالية: (Contrôle financier)

- تشمل تقنيات المراقبة الداخلية والخارجية للأداء المالي.
- تُستخدم لضمان الشفافية والامتثال المالي.

4.2. الأسواق المالية: (Marchés financiers)

- تُعنى بتبادل الأصول المالية مثل الأسهم والسندات.
- دورها محوري في توفير السيولة للمؤسسات وتقييم الأوراق المالية.

3. المفاهيم المركزية في العلوم المالية

1.3. القيمة الزمنية للنقود: (Time Value of Money)

القيمة الزمنية للنقود هي مفهوم في المالية يشير إلى أن قيمة مبلغ مالي معين اليوم تختلف عن قيمته في المستقبل بسبب تأثير الوقت وعوامل أخرى مثل التضخم والفائدة. بمعنى آخر، قيمة مبلغ مالي معين تنخفض مع مرور الوقت نتيجة لقدرتها على كسب فائدة أو تعرضها للتضخم.

هذا المفهوم مهم في اتخاذ قرارات استثمارية، حيث يعتبر الحصول على مبلغ مالي مبكرًا أفضل من الحصول عليه في وقت لاحق بسبب قدرته على الاستثمار وتحقيق عوائد. لذلك، يتم استخدام مبادئ القيمة الزمنية لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية واتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

2.3. العائد والمخاطرة

كل استثمار ينطوي على مخاطرة، والعلاقة بينهما طردية غالباً. و يستخدم مفهوم تحليل المخاطر لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

3.3. تحليل التدفقات النقدية

- التركيز على التدفقات الداخلة والخارجة لتقييم الجدوى المالية للمشروعات.

4.3. كفاءة الأسواق المالية

- تفترض أن الأسواق تعكس كل المعلومات المتاحة، مما يجعل التنبؤ الدقيق صعبًا.

4. أهداف العلوم المالية:

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال حسن تخصيص الموارد.

- تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة أو القطاع العام.
 - قياس وتدبير المخاطر المالية.
 - تعظيم القيمة للمستثمرين أو المساهمين.
 - التحكم في التكاليف وتعزيز الأداء المالي.
5. الفرق بين المالية والمحاسبة:

1.5. المحاسبة: (Accounting)

تركز على تسجيل وتوثيق وتحليل البيانات المالية للشركات.

➤ المهام الرئيسية:

- تسجيل المعاملات المالية (الدفاتر اليومية، الحسابات).
- إعداد القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، التدفقات النقدية).
- التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والضريبية.
- التدقيق المالي الداخلي والخارجي.

➤ دور المحاسب:

يقوم بجمع وتوثيق وتحليل المعلومات المالية بدقة، ويُعد تقارير تساعد الإدارة في فهم الوضع المالي الحقيقي للشركة.

2.5. المالية: (Finance)

تركز على إدارة الأموال واتخاذ قرارات استثمارية تهدف إلى تعظيم قيمة الشركة.

➤ المهام الرئيسية:

- التخطيط المالي وإعداد الميزانيات المستقبلية.
- تحليل الاستثمارات والمخاطر والعوائد.
- إدارة التدفقات النقدية ورأس المال.
- تمويل المشاريع (قروض، أسهم، سندات).

➤ دور المالي:

يتخذ قرارات استراتيجية حول كيفية تمويل الشركة، وأين تستثمر أموالها، وكيف تدير مخاطرها لتحسين ربحيتها على المدى الطويل.

الجدول رقم 01: الفرق بين المحاسبة والمالية

الجانب	المالية	المحاسبة
الوظيفة	اتخاذ قرارات بناءً على التحليل	تسجيل العمليات المالية
الهدف	تحسين الأداء وتعظيم العائد	تقديم تقارير دقيقة
نطاق الزمن	يُركز على المستقبل	غالبًا ما يكون في الماضي
المخرجات	خطط مالية، قرارات تمويل واستثمار	القوائم المالية

المصدر: من اعداد المؤلفة بناءً على المعلومات السابقة

مثال توضيحي:

- المحاسب يقول: "المؤسسة حققت أرباحًا بقيمة 100,000 دج في الربع الأخير من السنة".
- المالي يقول: "سنستخدم جزءًا من هذه الأرباح للاستثمار في مشروع جديد أو لسداد جزء من القروض".

6. الفاعلون في المجال المالي:

- المؤسسات المالية (بنوك، شركات تأمين، صناديق استثمار)
- الحكومات (إعداد الميزانية العامة، السياسة الضريبية).
- المؤسسات الاقتصادية (شركات خاصة، مؤسسات عمومية).
- المستثمرون (أفراد أو شركات).

• الهيئات الرقابية : مثل البنوك المركزية وهيئات السوق المالية.

7. علاقة العلوم المالية بالبيئة الاقتصادية:

• تتأثر العلوم المالية بالسياسات النقدية والمالية للدولة.

• تتفاعل مع العوامل الخارجية مثل: التضخم، أسعار الفائدة، سعر الصرف، الأزمات الاقتصادية.

خلاصة:

يمثل مدخل العلوم المالية الإطار العام لفهم كيفية إدارة الأموال وتوظيفها بكفاءة لتحقيق أهداف الأفراد والمؤسسات. ويشمل هذا المجال دراسة مصادر التمويل وأساليبه، وطرق الاستثمار، وآليات تنظيم الأسواق المالية. كما يركز على تحليل المخاطر المالية ووضع استراتيجيات للتعامل معها بما يحقق التوازن بين العائد والأمان. وقد تطورت العلوم المالية مع التحولات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، مما أوجد أدوات وأسواقاً جديدة أكثر تعقيداً. وتبرز أهميتها في دعم القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، تسهم في فهم العلاقات المالية الدولية وتأثير العولمة على تدفق رؤوس الأموال. ويعد الإلمام بأساسيات هذا العلم ضرورة لكل من يسعى للنجاح في بيئة الأعمال الحديثة.

تمثل العلوم المالية أداة حيوية لفهم الاقتصاد المعاصر وتسيير الموارد المالية على نحو يضمن النمو والاستقرار. فهي تدمج بين النظريات الاقتصادية والتطبيقات العملية لتسهيل اتخاذ قرارات مالية رشيدة، سواء على مستوى الفرد، المؤسسة أو الدولة. كما أنه توجد تخصصات فرعية ناشئة في العلوم المالية تتمثل في :

• **المالية السلوكية: (Behavioral Finance)** تدرس تأثير العوامل النفسية على اتخاذ القرارات المالية.

• **التمويل الإسلامي:** يهتم بإدارة الأموال وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

• **التمويل الأخضر والمستدام:** يركز على الاستثمارات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي.

• **التمويل الرقمي: (FinTech)** يجمع بين التقنية والمالية مثل البلوكتشين، المحافظ الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي في التمويل.

المحاضرة الثانية: رواد وأعلام الفكر المالي

تمهيد

تمثل دراسة رواد وأعلام الفكر المالي مدخلاً أساسياً لفهم تطور العلوم المالية عبر العصور، إذ أسهم هؤلاء المفكرون في وضع الأسس النظرية والممارسات العملية التي شكلت ملامح النظم المالية الحديثة. فقد تناولت أعمالهم قضايا التمويل، وإدارة المخاطر، وتنظيم الأسواق المالية، بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بيئاتهم. ومن خلال أفكارهم المبتكرة ونظرياتهم الرائدة، استطاعوا صياغة مفاهيم اقتصادية ساعدت في تحسين كفاءة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات. كما أن إسهاماتهم ما زالت مرجعاً أساسياً للباحثين والمهتمين في مجالات المال والأعمال. ويعد التعرف على سيرهم الفكرية والعلمية خطوة ضرورية لفهم أعمق للآليات التي تحكم النظام المالي العالمي.

لقد تطور الفكر المالي على مر العصور، نتيجة لتغيرات اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية كبرى. وقد ساهم في هذا التطور العديد من المفكرين والعلماء، الذين وضعوا الأسس النظرية والعملية التي يقوم عليها علم المالية اليوم، من مفاهيم المحفظة والتنويع إلى كفاءة الأسواق وهيكل رأس المال.

انطلاقاً مما تقدم ارتأينا تقسيم هذه المحاضرة الى العناوين التالية:

- بالنسبة للعنوان الأول سنتطرق الى تعريف الفكر المالي .
- من خلال العنوان الثاني سنتناول رواد الفكر المالي الكلاسيكي.
- بينما في العنوان الثالث سنتطرق الى رواد الفكر المالي المعاصر .
- بالنسبة للعنوان الرابع سيكون حول مفكرون آخرون أثروا في الفكر المالي.
- وأخيراً من خلال العنصر الخامس سنتناول أهمية دراسة رواد الفكر المالي

1.تعريف الفكر المالي

هو مجموعة من الأفكار والنماذج والنظريات التي تشرح كيفية إدارة الموارد المالية، وتحقيق أقصى عائد ممكن مع الحد الأدنى من المخاطر، سواء في إطار فردي، مؤسستي أو حكومي.

الفكر المالي هو مجموعة من المفاهيم والنظريات والممارسات التي تهدف إلى فهم وتوجيه كيفية إدارة الموارد المالية داخل الأفراد، المؤسسات، أو الدول. ويُعنى هذا الفكر بكيفية تخصيص الأموال، تمويل الأنشطة، تقييم المخاطر، وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، من أجل تحقيق أهداف مالية واقتصادية مستدامة.

2. رواد الفكر المالي الكلاسيكي

● آدم سميث (Adam Smith)

- الأب الروحي لعلم الاقتصاد.
- أبرز مؤلفاته: ثروة الأمم. (1776)
- أسس لفكرة اليد الخفية والسوق الحر.
- أثره المالي يتمثل في الدفاع عن السوق كمنظم للموارد المالية.

● ديفيد ريكاردو (David Ricardo)

- أسس نظرية التكاليف النسبية.
- ركّز على التوزيع والضرائب، وتأثيراتها على المالية العامة.

3. رواد الفكر المالي المعاصر

● جون مينارد كينز (John M. Keynes)

- مؤسس المدرسة الكينزية.
- أبرز أفكاره: تدخل الدولة عبر الإنفاق العام لمواجهة الأزمات.

● هاري ماركوفيتز (Harry Markowitz)

- وضع نظرية المحفظة الحديثة.
- رسّخ مفهوم العلاقة بين العائد والمخاطرة.

● ويليام شارب (William Sharpe)

- مطوّر نموذج CAPM (تسعير الأصول).

- أدخل مفهوم بيتا (β) كمقياس للمخاطر.

• يوجين فاما (Eugene Fama)

- مؤسس فرضية كفاءة الأسواق.
- الأسواق المالية تعكس كل المعلومات المتوفرة.

• فرانكو مودigliاني وميلر (Modigliani & Miller)

- نظرية هيكل رأس المال.
- أثبتنا أن قيمة الشركة لا تتغير بتغير طريقة تمويلها (في ظروف مثالية).

4. مفكرون آخرون أثروا في الفكر المالي

• روبرت شيلر (Robert Shiller)

- ناقد لفكرة كفاءة السوق.
- بحث في الفقاعات المالية وسلوك المستثمر.
- ناصر الطباطباني وآخرون (في المالية الإسلامية)

- طوّروا نظريات التمويل الإسلامي.
- بدائل شرعية للقروض والفوائد الربوية مثل المرابحة والمضاربة.

5. أهمية دراسة رواد الفكر المالي

- تعزز من فهمنا للسياق النظري لتطور الأدوات المالية.
- تربط بين النظرية والتطبيق.
- تساعد في تطوير أدوات جديدة لإدارة الموارد والمخاطر.
- تمكن من اتخاذ قرارات مالية مبنية على أسس علمية.

خلاصة:

يشكل رواد وأعلام الفكر المالي حجر الأساس في بناء وتطور العلوم المالية، إذ وضعوا النظريات والمفاهيم التي توجه أساليب التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر. وقد ساهمت أفكارهم في صياغة قواعد تنظيم الأسواق المالية وضمان كفاءتها وشفافيتها. كما أسهموا في ابتكار أدوات مالية جديدة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. ولا تزال أعمالهم مرجعاً علمياً يستند إليه الباحثون وصناع القرار

لفهم سلوكيات الأسواق وحركة رؤوس الأموال. ويبرز دورهم في الربط بين النظرية والتطبيق بما يخدم النمو الاقتصادي المستدام. لذا فإن دراسة سيرهم وإسهاماتهم تعد خطوة أساسية لكل مهتم بمجال المال والأعمال.

المحاضرة الثالثة : الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

تشغل المؤسسات أهمية كبيرة في المجتمع ، ونظرا للتطورات التي تشهدها المؤسسات في مختلف المجالات التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها يتوجب علينا فهم طبيعة والية العمل في المؤسسات ومعرفة أجزاءها والعلاقات الرابطة بين أركانها المختلفة، ونستطيع تحديد عمر المؤسسة بقدرتها على مواكبة تغيرات المجتمع والتأقلم مع الحالات الجديدة .

إن الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ولتجسيد ذلك لا بد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني

نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفاعلية والكفاءة. في هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية وهي وظيفة في غاية الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في المواجهة المنافسة و التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي وهذا من خلال عملياتها الأساسية ، التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن.

سننظر من خلال هذه المحاضرة الى العناوين التالية:

- العنوان الأول يتناول المؤسسة الاقتصادية من خلال تعريف المؤسسة الاقتصادية، وخصائصها، ووظائفها وأهدافها.
- العنوان الثاني يشمل الوظيفة المالية من خلال التطرق الى تعريف الوظيفة المالية وأهميتها وكذا خصائصها ومهام الوظيفة المالية.

1. المؤسسة الاقتصادية

1.1. تعريف المؤسسة

لقد تعددت التعاريف حول المؤسسة وذلك لاختلاف الايديولوجيات والمدارس الفكرية الاقتصادية حيث تختلف نظرة المؤسسة في الفكر الاشتراكي عنها في الفكر الرأسمالي مثلا .

-تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل ، يتكون من وسائل بشرية ومادية تمزج فيما بينها من أجل انتاج سلع وخدمات موجهة للبيع؛

_ المؤسسة عبارة عن عون اقتصادي يتضمن وظائف أساسية تتمثل مهمتها في انتاج سلع وخدمات موجهة للبيع في الأسواق ، ولتحقيق هذا الهدف تحوي المؤسسة عدة عناصر مثل المصانع، وكالات تجارية، مستودعات، مخابر...الخ.

-المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية تمزج فيما بينها من أجل انتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.

-يمكن تعريف المؤسسة على أنها اندماج عدة عوامل بهدف انتاج سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ذلك في اطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به.

-هي وحدة اقتصادية تشمل الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي و هي تنظيم إنتاجي معين الهدف منه إيجاد قيمة سوقية من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها و تكاليف الإنتاج .

يعرف ناصر دادي عدون المؤسسة على أنها: "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا ، في اطار قانوني واجتماعي معين ، هدفه دمج عوامل الانتاج من أجل الانتاج ، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين ، أو القيام بكليهما معا (انتاج زائد تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه ، وتبعا لحجم ونوع نشاطه".

رغم تعدد تعاريف المؤسسة إلا أنه يمكننا إعطاء تعريف شامل للمؤسسة و هو أن : " المؤسسة هي مجموعة من الوسائل البشرية و المادية و التي تعمل في شكل وظائف متناسقة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف".

2.1. خصائص المؤسسة الاقتصادية

يمكن استخلاص الخصائص التالية:

-الهدف الربحي : تعتبر المؤسسة الاقتصادية منظمة تسعى الى تحقيق الربح كهدف رئيسي، وتتخذ الاجراءات والقرارات بما يدعم هذا الهدف المالي.

-التنظيم الهرمي: تعتمد المؤسسات الاقتصادية على هيكل تنظيمي هرمي يشمل طبقات ادارية متدرجة تمكن من تنظيم الأنشطة واتخاذ القرارات بفاعلية.

-التنافسية: تجذب المؤسسات الاقتصادية العملاء وتتنافس في السوق لتحقيق تفوق تنافسي وضمان استمرارية نموها وتطورها.

-ادارة الموارد: تشمل ادارة الموارد البشرية والمالية والموارد الطبيعية لضمان استخدامها بكفاءة وفعالية.

-التكنولوجيا والابتكار: تسعى المؤسسات الاقتصادية الى تبني التكنولوجيا وتطوير الابتكارات لتحسين منتجاتها وخدماتها وزيادة فعاليتها.

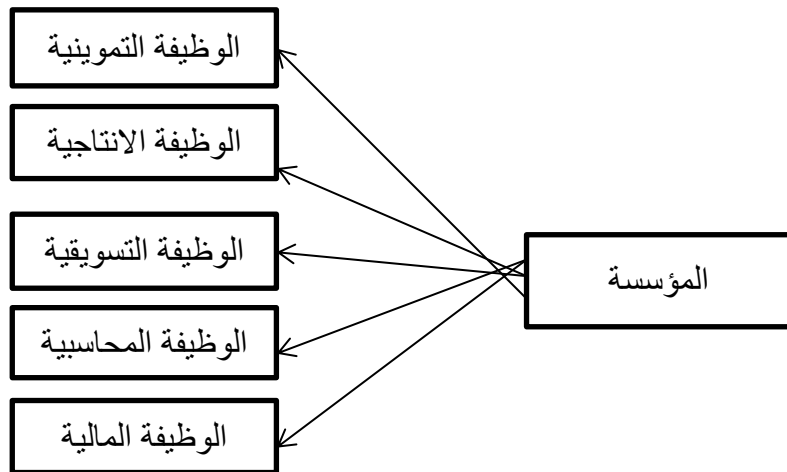
-التفاعل مع السوق: تعتمد المؤسسات الاقتصادية على فهم احتياجات وتوقعات السوق وتكييف منتجاتها وخدماتها واستراتيجياتها بناء على ذلك.

-المسؤولية الاجتماعية: يتوقع من المؤسسات الاقتصادية أداء دور في المجتمع والاهتمام بالمسائل البيئية والاجتماعية والأخلاقية.

3.1.وظائف المؤسسة

الوظائف المختلفة في المؤسسة : تتكون المؤسسة في نظامها الداخلي من مجموعة من الوظائف المختلفة و التي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : الوظائف المختلفة في المؤسسة



المصدر: من اعداد المؤلفة بالاعتماد على عثمان، عبد الباقي. (2018). *مبادئ الإدارة الحديثة*. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن المؤسسة تحتوي على مجموعة من الوظائف الداخلية، و قد تختلف هذه الوظائف باختلاف نوعية نشاط المؤسسات، فالوظيفة التموينية تهتم بكيفية الحصول على المواد الأولية و وسائل الإنتاج بالجودة العالية و بأقل التكاليف.

بينما تهتم الوظيفة الإنتاجية بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، و تهتم الوظيفة التسويقية بطرق ترويج المنتج و توزيعه، كما أن الوظيفة المحاسبية تقوم بتسجيل و تقييد كل عمليات التبادل من بيع و شراء، أما الوظيفة المالية فهي تهتم بكيفيات الحصول على الاحتياجات المالية و كيفيات استخدامها بطريقة مثلى.

4.1. أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

1. تعظيم الإنتاج: هو من أهم الأهداف الخاصة في المؤسسات؛ إذ يتم تطوير الإنتاج من خلال الاعتماد على العديد من الموارد، ومنها البشرية، والمالية، والمادية، والتي تساهم في تحقيق معايير التطور المعتمدة على الكفاءة الاقتصادية والفنية.
2. تقليل التكاليف: من الأهداف التي تحرص المؤسسة على البحث عنها؛ إذ تسعى إلى الاستفادة من المخزون المتوفر، واستغلال كافة الاحتياطات المخزنة بأفضل طريقة ممكنة، مما يساهم في تقليل التكاليف المالية، والمحافظة على التوفير.
3. تطوير الأرباح: هو الهدف المعتمد على تقليل التكاليف، ولكن يجب أن تكون تكلفة الإنتاج أو إصدار الخدمات أقل من أسعار البيع، أو أن تكون نسبة زيادة تكلفة الإنتاج أقل من الزيادة على الأسعار، مما يساهم في المحافظة على نسبة الأرباح.
4. المشاركة في المنافسة ضمن السوق: هي القدرة على تحقيق وجود مركزي للمنافسة في السوق؛ أي أن تستطيع المؤسسة منافسة المؤسسات الأخرى والمثابرة لها في مجال العمل من حيث الأسعار، ونوعية وكمية المنتجات، وطريقة الدفع، وموقع المؤسسة، وغيرها من المجالات الأخرى.
5. دعم قيمة الأسهم: هو الهدف المرتبط بضرورة وجود توزيعات مالية خاصة بأموال المؤسسة، وتعتمد على مشاركة المساهمين في العمل حيث ترتفع قيمة الأوراق المالية، مما يساهم في المحافظة على استمرارية ونمو المؤسسة.
6. المؤسسة والبيئة المالية: يمكننا حصر خمس مكونات أساسية للبيئة المالية للمؤسسة، والمتمثلة فيما يلي :

✓ **الأسواق المالية:** وتشمل أسواق المال وأسواق رأس المال التي يتم فيها تداول الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى، وهي مصدر رئيسي للحصول على التمويل والاستثمار.

- ✓ **المؤسسات المالية:** مثل البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، التي تقدم خدمات تمويلية واستشارية وتساعد في تعبئة الموارد المالية.
- ✓ **الأطر القانونية والتنظيمية:** تضم القوانين واللوائح التي تحكم الأنشطة المالية للمؤسسات، مثل قوانين الضرائب، وتنظيم سوق الأوراق المالية، ومعايير المحاسبة.
- ✓ **الوضع الاقتصادي العام:** يتضمن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو، والتضخم، وأسعار الفائدة، التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات التمويل والاستثمار.
- ✓ **التطورات التكنولوجية المالية (FinTech):** وتشمل الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية مثل الدفع الإلكتروني، والعملات الرقمية، وتحليل البيانات المالية، مما يغير طرق عمل المؤسسات.

2. الوظيفة المالية

1.2. تعريف الوظيفة المالية

تعرف بأنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الاهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الاخرى .

-وتعرف بأنها مجموعة من المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية الى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها . فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرين الماليين من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي الى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي.

يمكن اعطاء تعريف شامل حول الوظيفة المالية على أنها الدور الذي تلعبه القرارات المالية في ادارة الموارد المالية لتحقيق أهداف المؤسسة ،حيث تشمل هذه الوظيفة جوانب مثل التخطيط المالي، وادارة الأموال، والتحليل المالي، و اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، لضمان استدامة وازدهار المؤسسة.

2.2. أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة

الوظيفة المالية هي تلك الادارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع الى عسر مالي. فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة

بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها (التحليلية والعامّة) إضافة الى القرارات الموجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن ابراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

- تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وتسييرها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي.
- تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة.
- تساهم الوظيفة المالية في مساعدة السيرين الماليين في الادارة العليا في رسم سياسة ماليي تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة.
- تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم طرق التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمنشأة كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق و المستحقات.

3.2. خصائص الوظيفة المالية

- تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة وتمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي :
1. أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة, فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي؛
 2. أن اتخاذ أي قرار مال هو قرار ملزم للشركة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة؛
 3. أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية, فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد نو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، و لم تستطيع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقاءها و استمراريتها للخطر أو الفناء؛
 4. أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي الى صعوبة اكتشاف الأخطاء و إصلاحها و يعرض الشركة للخطر؛

4.2. مهام الوظيفة المالية

ويمكن القول إن مهام الوظيفة المالية تنحصر في:

أ- **التخطيط:** تقوم وظيفة التخطيط بما يلي:

- ✓ تحديد الأهداف المالية
- ✓ تحديد البدائل الممكنة لتحقيق الأهداف.
- ✓ تحديد الموارد المادية المطلوبة من الناحية النوعية والكمية.

✓ تحديد المعايير التي تستخدم في تقييم الإنجاز الذي سوف يتحقق، أي أن وظيفة التخطيط تخصص بمجموعة من المسائل وهي :

ما هي الأعمال التي ستؤدي لتحقيق الأهداف؟ كيف ستؤدي الأعمال؟ متى ستؤدي الأعمال؟

ب-التنسيق:

التعاون المتبادل بين الأقسام، بهدف إيجاد آلية عمل تشاركية تزيد من سلاسة سير العمليات في المؤسسة.

ج- الرقابة:

-تلعب الإدارة المالية دورا أساسيا في عملية الرقابة وبالذات في جوانبها الكمية كما تجدر الإشارة إلى أن إجراء التحليل على البيانات الماضية يعتبر نقطة البداية الطبيعية لأي عملية تخطيط، فنجد أن النسب المالية تدخل في نطاق الأساليب الكمية للتخطيط والرقابة، وذلك أن مثل هذا النوع من التحليل يظهر مركز المؤسسة المالي وإمكاناتها، ويتم التخطيط في ضوء الإمكانيات الجديدة التي يتم الحصول عليها بغرض تحقيق أهداف محددة كما يعتبر تحليل التعادل أداة أساسية لتخطيط الأرباح

-تحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة و الربحية، فالسيولة تعد مؤشرا يعبر عن مدى احتمال نعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والتي تنجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من التزامات أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة ، ولفعالية الإدارة المالية في استغلال الأموال المستثمرة في خلق الأرباح ليتوج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية لأسهمها في السوق.

-يتضح ممّا تقدم أن الوظيفة المالية تعتبر من أهم الوظائف التي تعنى بها إدارة المنظمة والقائمون عليها للدور الذي يلعبه المال كوسيلة وأداة وطاقة لتوفير وتفعيل كافة أنشطة المنظمة طيلة حياتها. لذا نجد أنها تحتل مركزا محوريا في الهيكل التنظيمي والخريطة التنظيمية للمنظمة وترتبط مباشرة بالمدير العام وتتمتع على خلاف غيرها من الوحدات التنظيمية بسلطات تسمح لها بالمراقبة والتدخل ومحاسبة كافة الوحدات التنظيمية في تعاملها بالمال المخصص لها وفق النظام المالي. وهذه صلاحيات وعلاقات يفوضها المدير العام شخصا لهذه الوحدات الحساسة وتحت إشرافه المباشر ليضمن استقرار مركزية السلطة في القرار المالي.

كما أنّ التنظيم المتّبع في هذه الوحدة هو تنظيم يعتمد على طبيعة النشاط والاستفادة من مبدأ تقسيم العمل والتخصّص، حيث تقسيم النشاط فرعين رئيسيين هما:

•النشاط المحاسبي : و يعنى هذا النشاط برصد و توثيق إيرادات و مصروفات المنظمة و حساباتها وفق النظام المالي المعتمد و إعداد البيانات و الكشوفات الختامية المتعلقة بذلك.

•النشاط التمولي : و يعنى بتحليل النشاط المحاسبي و الاستفادة من نتائجه و إدارة أموال المنظمة و استثمارها في مشاريعها تعود بالنفع على المنظمة و أصحابها من مآك و مساهمين. كما يجري داخل هذين الفرعين تطبيق التنظيم الوظيفي حسب التخصص والكفاءة بما يتناسب وحجم العمل في المنظمة.

5.2.الأهداف الأساسية للوظيفة المالية في المؤسسة

- تحقيق أهداف المنظمة و خاصة أهداف مالكيها و القائمين عليها.
- التخفيف من حدة المخاطرة في مجال استخدام أموال المنظمة
- تخفيض التكاليف و الاستفادة من اقتصاديات التشغيل.
- زيادة الأرباح.
- توفير السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات المالية للمنظمة
- وضع نظام مالي للمنظمة تلتزم به كافة الوحدات التنظيمية فيها أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة و التأكد من التزام تلك الوحدات بهذا النظام.
- خلق قيمة إضافية تمثل زيادة في ثروة المنظمة كما كانت عليه في البداية.

خلاصة:

ان الوظيفة المالية تمثل القلب النابض لأي مؤسسة، فهي لا تقتصر على إدارة الأموال فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل التخطيط، التحليل، التقييم، واتخاذ القرار المالي الاستراتيجي الذي يرسم مستقبل المؤسسة ويضمن استمراريتها ونموها.

لا يمكن تحقيق النجاح المالي بالصدفة، بل من خلال إدارة مالية رشيدة تقوم على فهم واضح للأهداف، استخدام أدوات دقيقة للتحليل، وتوازن مدروس بين المخاطر والعوائد.

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من أهم الوظائف الإدارية التي تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. فهي تشمل تخطيط الاحتياجات المالية، وتحديد مصادر التمويل المناسبة، وإدارة التدفقات النقدية بكفاءة. كما تعمل على تقييم الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات التي تحقق التوازن بين العائد والمخاطر. وتساهم هذه الوظيفة في متابعة الأداء المالي وضبط النفقات بما يدعم استقرار المؤسسة ونموها. إضافة إلى ذلك، تلعب دوراً محورياً في ربط الأهداف الاستراتيجية بالممارسات التشغيلية لضمان استدامة النشاط وتحقيق الربحية.

المحاضرة الرابعة: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط المالي

تمهيد

تعد العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والمحيط المالي من العلاقات الجوهرية التي تؤثر في استمرارية وتطور المؤسسات الاقتصادية. فالمحيط المالي قد يساهم في نموها وتطويرها كما قد يؤدي إلى تدهورها وخروجها من السوق. وهو بيئة ضرورية لنجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات وفرصًا عديدة تتعلق بكيفية إدارة الموارد المالية، حيث يتطلب ذلك التفاعل المستمر مع المحيط المالي لضمان التوسع والنمو. في هذا السياق، يلعب المحيط المالي دورًا محوريًا في توفير التمويل اللازم للمؤسسات، سواء من خلال القروض، أو إصدار الأسهم والسندات، أو عن طريق تحفيز الاستثمار في مشاريع جديدة.

في المقابل، تعمل المؤسسات الاقتصادية ضمن هذا المحيط المالي من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة التي تنظم المعاملات المالية والمحاسبية، مثل معايير الإفصاح المالي والتقارير السنوية، الأمر الذي يعزز من شفافية السوق المالي ويعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وعليه، فإن التفاعل بين المؤسسة الاقتصادية والمحيط المالي يعد محركًا أساسيًا في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الموارد المالية واستخدامها بطريقة سليمة، مما يسهم في الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

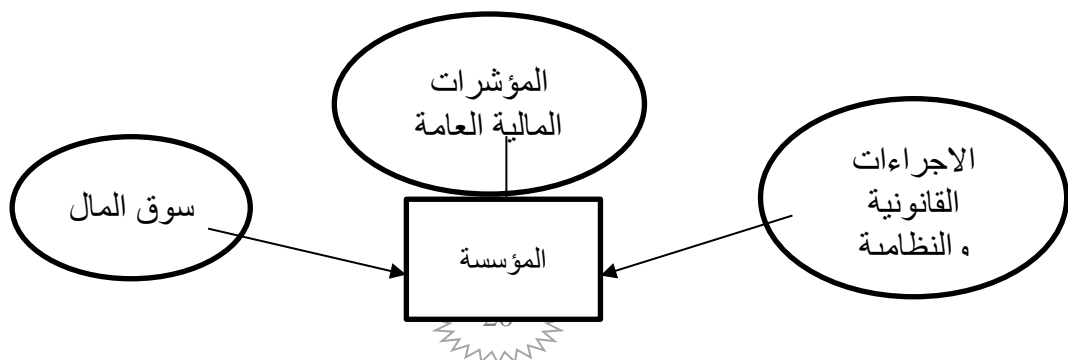
سيتم تقسيم هذه المحاضرة الى العناصر الرئيسية التالية:

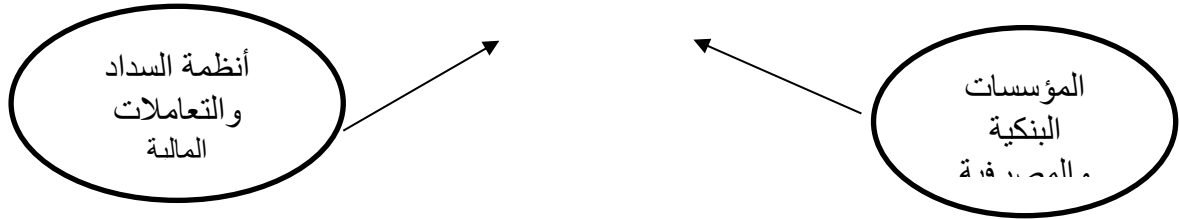
- سنتناول في العنوان الأول المؤسسة والبيئة المالية والتي تشمل المكونات الأساسية للبيئة المالية للمؤسسة.
- العنوان الثاني يتضمن عناصر المحيط المالي .
- من خلال العنوان الثالث سنتطرق الى تأثير المحيط المالي على المؤسسة من خلال التمويل والاستثمار، ادارة السيولة، ادارة المخاطر، الرقابة والشفافية المالية.
- العنوان الرابع سنتناول من خلاله تأثير المؤسسة الاقتصادية على المحيط المالي من خلال الاستثمار وتحديد الأسعار ،
- التأثير على السياسات الاقتصادية، تحقيق النمو الاقتصادي.
- العنوان الخامس ارتأينا أن نتناول فيه التحديات في علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط المالي.

1. المؤسسة والبيئة المالية:

تتأثر المؤسسة بشكل كبير بالمحيط الذي تتواجد فيه، فقد يساهم في نموها وتطويرها كما قد يؤدي إلى تدهورها وخروجها من السوق. يمكننا حصر خمس مكونات أساسية للبيئة المالية للمؤسسة، والتي نمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: المؤسسة والبيئة المالية





المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، زهيدة بن عبد الرحمان، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2020 ص48.

✚ وسائل السداد والتعاملات المالية:

يفرض المحيط على المؤسسة طرق محددة للتعاملات المالية بين مختلف الوسطاء وتتمثل في وسائل الدفع والانتماء وتعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين طرفين منها الأسهم، السندات، أدوات الخزينة.... الخ حيث تساعد المؤسسة على اجراء عدة عمليات مالية كالحيازة، التنازل الاستدانة والتسديد.... الخ.

✚ سوق المال :

لسوق المال دور مهم في حيلة المؤسسة حيث تنشأ بينهما عدة تعاملات مالية فسوق المال يعتبر مصدر أساسي ومعيار هام تتحدد من خلاله القيمة السوقية كما يعتبر مصدر هام للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة.

✚ الأطر القانونية والتنظيمية:

يخضع النشاط المالي للمؤسسة لاطر قانوني تضطر للتعامل معه، ويتضمن هذا الاطار مختلف القواعد والاجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف ومنها اجراءات تخص انشاء المؤسسة وتصفياتها وقواعد منظمة للانتماء وهناك اجراءات متعلقة بجباية المؤسسة.

✚ مؤشرات المالية العامة:

تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وتتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة ومن بين هذه المتغيرات أسعار الفائدة والصرف ومعدلات الاقتطاعات المالية والاجتماعية... الخ

✚ المؤسسات البنكية والمصرفية:

الى جانب دور سوق المال في تدعيم القيمة السوقية للمؤسسة، يحتوي المحيط المالي على عناصر ذات طبيعة تمويلية و تتمثل في مؤسسات القطاع البنكي حيث تعتمد هذه المؤسسة على احتياجات مالية للمؤسسة عن طريق قروض قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل.

2. عناصر المحيط المالي

يعد المحيط المالي الإطار العام الذي تعمل ضمنه المؤسسة، إذ يضم مختلف العوامل والجهات المؤثرة على نشاطها المالي سواء كانت داخلية أو خارجية. هذا المحيط يُحدد طبيعة القرارات المالية، ودرجة المخاطر، وفرص التمويل المتاحة. وتشمل عناصر المحيط المالي كلاً من الأسواق المالية التي تتيح تداول الأوراق المالية وتوفير السيولة، والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات التمويل والاستثمار، إضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضبط العمليات المالية ويضمن الشفافية. كما يلعب المحيط الاقتصادي دوراً أساسياً من خلال تأثير معدلات النمو، والتضخم، وأسعار الصرف على الوضع المالي للمؤسسات. ولا يمكن إغفال البيئة التكنولوجية التي تدعم الابتكار في الخدمات المالية، والبيئة الاجتماعية التي تحدد أنماط الاستهلاك والاستثمار. فهم هذه العناصر بدقة يُمكن المؤسسة من التكيف مع التغيرات وتحقيق أهدافها المالية بكفاءة. تتمثل عناصر المحيط المالي فيما يلي :

-**السياسات المالية والنقدية:** تؤثر السياسات النقدية والمالية التي تتبناها الحكومات على معدلات الفائدة والسيولة النقدية، مما يؤثر على تكلفة الائتمان والاستثمار للمؤسسات.

-**الأسواق المالية:** توفر الأسواق المالية للمؤسسات فرصاً لجمع الأموال من خلال إصدار الأسهم والسندات، كما تؤثر على قيمة الأصول المالية للمؤسسة.

-**الضرائب والرسوم:** تؤثر الضرائب والرسوم على هامش ربحية المؤسسة، حيث يمكن أن تزيد الضرائب من التكاليف وتقلل من الربحية.

-**معدل التضخم:** يؤثر معدل التضخم على تكلفة الإنتاج وقيمة الأصول، مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليل القدرة الشرائية للعملاء.

3. تأثير المحيط المالي على المؤسسة

1.3. التمويل والاستثمار:

تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى التمويل لتحقيق خططها الاستراتيجية وتوسيع أنشطتها. في هذا السياق، يقدم المحيط المالي مصادر متعددة للتمويل، مثل القروض من البنوك، أو إصدار الأسهم والسندات في الأسواق المالية.

تساعد الأسواق المالية المؤسسات في جمع الأموال اللازمة لتوسيع أعمالها أو تطوير مشاريع جديدة، كما يمكن للمؤسسة الاستثمار في أصول مالية لتحقيق عوائد.

2.3. إدارة السيولة:

المؤسسات الاقتصادية تتعامل مع المحيط المالي لإدارة سيولتها، بما في ذلك تحويل الأموال بين الحسابات، استخدام الأداة المالية المناسبة لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وتحقيق المرونة المالية. تلعب البنوك والمصارف دورًا كبيرًا في توفير خدمات الدفع والتحويل، بالإضافة إلى تزويد المؤسسات بخدمات الائتمان.

3.3. إدارة المخاطر:

يعتبر المحيط المالي مصدرًا هامًا للمؤسسات لإدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل والاستثمار. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات استخدام أدوات التحوط في الأسواق المالية لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

تدير المؤسسات المالية أيضًا المخاطر المرتبطة بالتمويل من خلال تقييم درجة المخاطرة في القروض والأدوات المالية المختلفة.

4.3. الرقابة والشفافية المالية:

المؤسسات الاقتصادية تعمل ضمن إطار قانوني ومالي يفرض عليها التزامًا بمعايير معينة في تقاريرها المالية. يساعد المحيط المالي، بما في ذلك الهيئات التنظيمية مثل البنوك المركزية وسلطات الأوراق المالية، في ضمان شفافية الأسواق وفعالية المعلومات المالية.

توفر هذه الرقابة بيئة مواتية للاستثمار وتعزز من الثقة بين المستثمرين والمستهلكين.

4. تأثير المؤسسة الاقتصادية على المحيط المالي

1.4. الاستثمار وتحديد الأسعار:

من خلال قراراتها الاستثمارية، تؤثر المؤسسة الاقتصادية بشكل مباشر على الأسواق المالية. على سبيل المثال، إذا قررت مؤسسة كبيرة إصدار أسهم جديدة أو قروض، فإن ذلك يؤثر على عرض النقود وأسعار الفائدة في السوق.

كما أن قرارات الشركات الكبرى تؤثر في حركة أسعار الأسهم والسندات، مما ينعكس على تقييم الشركات الأخرى في السوق.

2.4. التأثير على السياسات الاقتصادية:

تمثل المؤسسات الاقتصادية جزءًا مهمًا من الاقتصاد الوطني والعالمي. تساهم قراراتها في تحديد السياسات الاقتصادية، مثل السياسات المالية والنقدية، التي تتبناها الحكومات أو الهيئات التنظيمية.

على سبيل المثال، يمكن للمؤسسة الكبرى أن تؤثر في سياسة البنك المركزي بخصوص أسعار الفائدة، بناءً على احتياجاتها التمويلية.

3.4. تحقيق النمو الاقتصادي:

المؤسسات الاقتصادية هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، من خلال إنتاج السلع والخدمات، وخلق فرص العمل، وتحقيق العوائد المالية. هذا النمو بدوره يؤثر على المحيط المالي من خلال زيادة الطلب على القروض والاستثمارات.

علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسة أن تسهم في الابتكار وتطوير تقنيات مالية جديدة تساهم في تحسين كفاءة الأسواق المالية.

5. التحديات في علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمحيط المالي

يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه علاقة المؤسسة بمحيطها المالي كما يلي:

✚ تقلبات الأسواق المالية:

تؤثر تقلبات الأسواق المالية مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو التقلبات في أسواق الأسهم والسندات على استقرار المؤسسات الاقتصادية. قد يواجه المستثمرون تحديات في تحديد الأنسب للاستثمار في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

✚ اللوائح والأنظمة المالية:

تخضع المؤسسات الاقتصادية لقوانين وقرارات تنظيمية قد تحد من حرية تصرفها في الأسواق المالية. تتطلب الامتثال لهذه الأنظمة تكاليف إضافية، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بالإفصاح المالي.

✚ إدارة المخاطر:

تعد إدارة المخاطر المالية من أكبر التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في تفاعلها مع المحيط المالي. تقلبات الأسواق المالية والمخاطر المرتبطة بالائتمان أو الاستثمارات قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأرباح أو الخسائر.

خلاصة:

تعتبر العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والمحيط المالي علاقة ديناميكية ومتراصة. يتطلب النجاح في بيئة الأعمال فهماً عميقاً لكيفية تفاعل هذه الأطراف مع بعضها البعض. من خلال الاستفادة من التمويل المناسب، إدارة المخاطر، وتبني استراتيجيات مالية فعالة، يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على المحيط المالي بأسره.

المحيط المالي يوفر الأسس التي تمكّن المؤسسات الاقتصادية من النمو، بينما تساهم هذه المؤسسات في تطور السوق المالي من خلال قراراتها الاستثمارية واستراتيجياتها المالية.

المحاضرة الخامسة: أساسيات حول التسيير المالي و التحليل المالي والتشخيص المالي

يمثل التسيير المالي الركيزة الأولى لضمان حسن استعمال الموارد المالية داخل المؤسسة، إذ تهدف إلى التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة على مختلف العمليات المالية بما يحقق التوازن بين السيولة والربحية. أما التحليل المالي فيعنى بدراسة البيانات والمعلومات المالية المتاحة، مثل القوائم المالية، بهدف تقييم الأداء واستخلاص المؤشرات الضرورية لاتخاذ القرار. ويأتي التشخيص المالي كأداة مكملة، حيث يركز على تحديد مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات المالية التي تواجه المؤسسة. ويساعد هذا

التشخيص في وضع استراتيجيات فعّالة لمعالجة الاختلالات وتحسين الوضعية المالية. إن الجمع بين التسيير، التحليل، والتشخيص المالي يمنح المؤسسة رؤية شاملة وواقعية حول أدائها. وبالتالي يصبح اتخاذ القرارات المالية مبنياً على أسس علمية وعملية تضمن الاستمرارية والقدرة التنافسية.

سيتم تقسيم هذه المحاضرة الى ثلاثة عناوين رئيسية :

العنوان الاول نتطرق من خلاله الى التسيير المالي .

العنوان الثاني نتطرق من خلاله الى التحليل المالي .

العنوان الثالث نتطرق من خلاله الى التشخيص المالي.

I. التسيير المالي

يشمل التسيير المالي عملية تنظيم وتوجيه الموارد المالية للمؤسسة بطرق تضمن الاستفادة القصوى منها. وهو يهدف إلى تحقيق توازن بين الدخل والنفقات والتمويل والاستثمار، مما يساعد في ضمان استدامة العمليات اليومية للمؤسسة وتحقيق أهدافها المالية طويلة الأمد. إن عملية التسيير المالي تتطلب التخطيط الدقيق والرقابة المستمرة على تدفقات الأموال، فضلاً عن اتخاذ قرارات استثمارية ومالية تساعد في زيادة الكفاءة وتعظيم الأرباح.

1. تعريف التسيير المالي

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال في علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى الى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة على التأقلم مع مكونات المحيط المالي. يُعتبر التسيير المالي أحد أهم مجالات علوم التسيير والاقتصاد، إذ يهتم بدراسة كيفية الحصول على الأموال وتخصيصها واستعمالها بكفاءة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، سواء كانت هذه الأهداف متعلقة بالنمو، الربحية، أو الاستقرار المالي. وفي ظل بيئة اقتصادية تنافسية، أصبح التسيير المالي أداة إستراتيجية لضمان استمرارية المؤسسات.

2. أهداف التسيير المالي

- تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل.
- تحقيق التوازن المالي بين الموارد والاستخدامات.
- ضمان السيولة لتفادي العجز في تسديد الالتزامات.
- التحكم في المخاطر المالية (مخاطر السوق، أسعار الفائدة، أسعار الصرف...).
- تحقيق مردودية مناسبة للمستثمرين والمساهمين.

3. وظائف التسيير المالي

- التخطيط المالي عن طريق وضع ميزانية تقديرية لمستقبل المؤسسة.
- الرقابة المالية والتي تتمثل في مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط.
- التمويل أي اختيار مصادر التمويل (قروض، إصدار أسهم).
- اتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق تخصيص الموارد للمشاريع المرهبة.

4. دور المدير المالي

-إعداد القوائم المالية.

-تقييم المشاريع.

-إدارة النقدية.

-مراقبة التكاليف وتحليلها.

5. قرارات التسيير المالي

تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

قرارات طويلة الأجل: مثل هيكل رأس المال، قرارات الاستثمار.

قرارات قصيرة الأجل: مثل إدارة رأس المال العامل، التمويل قصير الأجل.

6. التسيير المالي والبيئة الاقتصادية

الوضع الاقتصادي العام (التضخم، أسعار الفائدة).

القوانين والأنظمة المالية والمحاسبية.

المنافسة في السوق.

الموارد الداخلية للمؤسسة (البشرية، المادية، المالية).

II. التحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التغيرات والتطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها الى الدراسات الاقتصادية والمالية. حيث يلعب التحليل المالي دورا مهما في فهم وتقييم صحة المؤسسة وأدائها المالي . يعمل هذا التحليل على تفسير الأرقام المالية عن طريق دراسة القوائم المالية من أجل توفير رؤى استراتيجية وتقديم قرارات سليمة ومستنيرة .

1. القوائم المالية

تعد القوائم المالية في مؤسسة مالية من أهم المؤشرات الرئيسية والهامة في الحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وذلك بإحداث شروط التنسيق في التوازنات النقدية وضمان الحفاظ على مستويات مردودية مقبولة سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية .

1.1. تعريف القوائم المالية:

اعتمدت الجزائر سنة 2010 النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير الدولية IFRS ، وذلك بغرض تعزيز الشفافية والمصدقية في عرض المعلومات المالية للمؤسسات.

وتعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي، حيث تمكّن مختلف الأطراف (المستثمرون، البنوك، الدولة، المساهمون) من الحصول على صورة واضحة عن الوضعية المالية والأداء الاقتصادي للمؤسسة. القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بتقديم صور عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، و القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:

✓ **الميزانية (Bilan / Balance Sheet)** وهي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة.

✓ **جدول حسابات النتائج (Compte de résultat / Income Statement)** يبين الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة محددة (عادة سنة مالية) و يوضح الإيرادات، الأعباء، والنتيجة الصافية (ربح/خسارة).

✓ **جدول التدفقات النقدية (Tableau des flux de trésorerie / Cash Flow Statement)** يوضح حركة الأموال والسيولة الداخلة والخارجة. و يصنف التدفقات إلى:

* تشغيلية (النتيجة عن النشاط الأساسي).

* استثمارية (اقتناء أو بيع الأصول).

* تمويلية (قروض، تسديدات، توزيعات).

✓ **جدول تغيرات حقوق الملكية (Tableau des variations des capitaux propres /**

Statement of Changes in Equity) يوضح التغيرات التي طرأت على عناصر حقوق

الملكية و يشمل رأس المال، الاحتياطات، والأرباح المحتجزة.

✓ **الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية (Notes aux états financiers)** وهو عبارة عن تفسيرات

وتوضيحات إضافية حول الأرقام، تقدم معلومات نوعية عن السياسات المحاسبية، الالتزامات، والالتزامات المحتملة.

تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد و تقديم القوائم المالية عن الإطار التصويري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها و تحليلها و تفسيرها و تلخيصها و هيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول و مجاميع، ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

*المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.

*التكاليف المحتملة سواء لإعداد و نشر هذا الإعلام لاستعماله.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية، تاريخ أقبال السنة المالية، وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة و ان تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

-تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية.

-طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)

-تاريخ الإقبال

-العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.

و تبين كذلك المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

-عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه.

-الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.

-اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع التي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.

-معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة و ذلك أن:

كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

-يشتمل الملحق على المعلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي و صفي رقمي.

تُعرّف القوائم المالية كذلك (Financial Statement) على أنها تقارير مكتوبة عن الحالة الماليّة للشركة، ويتضمّن هذا التقرير قائمة الدخل، وبيان الميزانية العمومية، وبيان تغيّرات صافي القيمة، وبيان التدفّق النقدي، وتُعدّ إعداد البيانات المالية الخطوة الأولى لإنشاء نظام الإدارة المالية، حيث يجب التخطيط لإعداد البيانات المالية بشكل شهري، وذلك للقدرة على الإدارة بشكل استباقي.

2.1. أنواع القوائم المالية:

✓ قائمة الدخل

تعدّ قائمة الدخل (Income Statement) أحد أهمّ مكوّنات الإدارة الماليّة، حيث تُبيّن جميع مصادر الإيرادات مقابل مصاريف العمل خلال فترة زمنية محدّدة، وتتكوّن من عدة عناصر، هي: المبيعات، وتكلفة البضاعة المُباعة، وإجمالي الربح، والتكاليف التشغيليّة، والاستهلاك، والأرباح التشغيليّة، والإيرادات والمصروفات الأخرى، وصافي الربح قبل الضريبة، وضريبة الدخل، وصافي الربح بعد الضريبة.

✓ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)

قائمة الميزانية العمومية (Balance Sheet) هي أحد القوائم الرئيسيّة التي يجب على المحاسب إعدادها، وهي توضح الوضع الماليّ العام للشركة خلال فترة زمنية معيّنة، وتتكوّن من ثلاثة عناصر، وهي: الأصول، والمطلوبات، وحقوق الملكية، حيث إنّ الهدف من إعداد الميزانية هو إثبات صحّة المعادلة المحاسبية، والتي تنصّ على أنّ مجموع قيمة حقوق الملكية والالتزامات يجب أن يساوي قيمة الأصول، ولأنّ الميزانية العموميّة تُعطي انطباعاً سريعاً عن الوضع الماليّ للشركة، يهتم المقرضون، والموردون، والمستثمرون للبيانات التي توضحها، وذلك لتقييم الجدارة الائتمانية للشركة، حيث إنّ ارتفاع نسبة المطلوبات مقابل الأصول يُشكّل مصدر قلق.

✓ قائمة التدفّقات النقدية :

تُستخدَم قائمة التدفّقات النقديّة (Cash Flows Statement) في الكشف عن تدفّقات الشركة النقديّة الداخلة أو الخارجة، وهي من الأمور المهمة التي تحتاجها الشركة ليكون لديها كمية مال كافية لدفع نفقاتها وشراء الأصول، وتظهر هذه القائمة تغيّرات التدفق النقدي للشركة مع مرور الوقت.

3.1. دراسة الميزانية و عناصرها

تعرف الميزانية على أنها صورة فتوغرافية لوضع المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول و عناصر الخصوم ، أي أن لكل مؤسسة ذمة مالية توضح ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات .

1.3.1. الميزانية المحاسبية و عناصرها

• الميزانية المحاسبية:

تعرف على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر

أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول و لكل ما عليها من أموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت ربحاً أو خسارة.

• عناصر الميزانية المحاسبية:

تضم الميزانية شقين، شق جانب المدين و يتمثل في الأصول و شق جانب الدائن و يتمثل في الخصوم.

• ترتيب عناصر الأصول و الخصوم في المؤسسة

أولاً: الأصول

1. الأصول غير الجارية

1.1. القيم غير المعنوية:

هي تلك التي ليس لها وجود مادي ومالي.

أ -المحل التجاري: هو مجموع العناصر المادية وغير المادية التي بحوزة التاجر أو الصناعي،

مثل: الحق في الإيجار، التعيين، الزبائن...وتظهر هذه العناصر في الميزانية العامة بقيمة شرائها.

2.1. القيم المعنوية

تحتوي على القيم الثابتة المشتراة أو المنشأة من طرف المؤسسة من أجل تشغيل جهازها الإنتاجي .

تفوق مدة حياتها سنة ويتم تحويلها إلى نقود ببطء عن طريق عملية الاهتلاك.

3.1. القيم الثابتة المالية:

هي الأصول المالية التي تتكون من بعض السندات و الحقوق، مثل:

-سندات المساهمة الناتجة عن عمليات مالية مهمة في استراتيجية المؤسسة.

- القروض بأنواعها كالممنوحة للعمال أو للغير.
- القيم الأخرى مثل الودائع والكفالات المدفوعة.

2. الأصول الجارية

1.2. المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ

يسجل في هذا الصنف مجموع السلع محل التحويل خلال حياة المؤسسة، مثل: المواد الأولية اللازمة للإنتاج و المنتجات قيد التصنيع.

2.2. ديون دائنة واستخدامات مماثلة.

3.2. الموجودات ومشابهها.

ثانيًا: الخصوم

تنقسم الخصوم إلى:

1. رؤوس الأموال الخاصة

1.1. رأس المال الجماعي أو الخاص: هو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو الشركاء، سواء كمساهمات نقدية أو مادية، عند الإنشاء أو عند رفع رأس المال لاحقًا.

2.1. الاحتياطات: تعبر عن الأموال المجمعة من الأرباح غير الموزعة.

3.1. ترحيل من جديد: تشمل نتائج الدورة التي لم تُوزع بعد، ويتم تسجيلها بالموجب إذا كانت الأرباح موجبة، وبالسالب إذا كانت سالبة.

2. المؤونات : وهي جزء من أموال المؤسسة يجمد لمجابهة خسائر أو أعباء مستقبلية محتملة، وتشمل:

- مؤونات الأعباء والخسائر.

- مؤونات الأعباء الموزعة على عدة سنوات.

3. الديون: تتكون من مجموع الديون المتعلقة بنشاط المؤسسة، وتشمل:

- ديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية)

- ديون قصيرة الأجل (خصوم جارية)

4. النتيجة السنوية: تحدد بالفرق بين عناصر الأصول والخصوم.

وفي الأخير يمكن تبيان شكل الميزانية المحاسبية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : شكل الميزانية وعناصرها

Année N	الخصوم PASSIF	Année N Net صافي	Année N اهتلاك و مؤونات	Année N إجمالي	الأصول ACTIF
	<p><u>رؤوس الأموال الخاصة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • رأس المال الصادر • رأس مال غير مستعان به • علاوات و احتياطات • فوارق إعادة التقييم • فارق المعادلة • نتيجة السنة المالية الصافية • رؤوس الأموال <p>مجموع الأموال الخاصة</p>				<p><u>أصول غير جارية</u></p> <p>- تشبيات غير مادية فارق الاقتناء (goodwill)</p> <p>- تشبيات مادية</p> <ul style="list-style-type: none"> • أراضي • مباني • تشبيات مادية أخرى • تشبيات ممنوح امتيازها <p>- تشبيات جاري انجازها</p> <p>- تشبيات مالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • سندات موضوعة موضع المعادلة • مساهمات أخرى و ديون مماثلة مرتبطة بها • سندات أخرى مثبتة • قروض و أصول أخرى غير جارية • ضرائب مؤجلة عن الأصل
	<p><u>الخصوم الغير جارية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • الافتراضات و الديون المماثلة • الضرائب المؤجلة على الخصوم • ديون أخرى غير جارية • مؤونات و منتجات ثابتة 				مجموع الأصول الغير جارية

	<u>الخصوم الجارية</u>				<u>أصول جارية</u>
	<ul style="list-style-type: none"> • الموردون و الحسابات الملحقة • الضرائب • ديون أخرى • خزينة سلبية 				<p>-مخزونات و منتجات قيد التنفيذ</p> <p>-ديون دائنة و استخدامات مماثلة</p> <ul style="list-style-type: none"> • الزبائن • المدينون الآخرون • الضرائب و ما شابهها • ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة <p>-الموجودات و ما شابهها</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية • الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية				مجموع الأصول الجارية
	المجموع العام للخصوم				المجموع العام للأصول

2. جدول حسابات النتائج

1.2. مفهوم جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، و يبين الجدول مصادر الأموال و استخداماتها، من أين أتت و أين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ويظهر جدول حسابات النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		X
60	بضائع مستهلكة	X	
80	الهامش الإجمالي	X	
80	الهامش الإجمالي		X
75-71	الإنتاج: المباع ، المخزن، والي المؤسسة ، الاداءات ، التكاليف المحولة		X
61 ، 62	مواد و لوازم ، خدمات	X	
81	القيمة المضافة	X	
81	القيمة المضافة		X
77 ، 78	منتجات مختلفة، تحويل تكاليف استغلال		X
68-63	مصاريف عاملين، ضرائب و رسوم، مصاريف مالية، مصاريف مختلفة، اهتلاكات و مؤونات	X	
83	نتيجة الاستغلال	X	
79	منتجات خارج الاستغلال		X
69	تكاليف خارج الاستغلال	X	
84	نتيجة خارج الاستغلال	X	
83	نتيجة الاستغلال		X
84	نتيجة خارج الاستغلال		X
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		X
889	ضرائب على الأرباح	X	
88	نتيجة السنة المالية		X

2.2. الهامش الإجمالي (التجاري):

يخص المؤسسات التجارية أو التي لها نشاط تجاري فنشاط المؤسسة يتمثل في شراء البضائع دون إجراء أي تحويل عليها ثم بيعها، فأيرادات المؤسسة تتمثل في مبيعات البضائع، بينما أعباؤها فتتمثل في تكلفة شراء تلك البضائع، و الهامش يساوي البضاعة المباعة ناقص البضاعة المشتريات.

فإذا كانت المؤسسة تجارية فيعتبر الهامش الإجمالي المحدد الأساسي لنتيجة المؤسسة، أما إذا كانت المؤسسة تشتغل في التجارة بشكل جزئي فإنه من الضروري فصل الهامش المثالي عن النشاط التجاري عن الهامش المثالي عن النشاط التحويلي، ثم انه من الضروري فصل تكلفة البضاعة عن باقي الأعباء، خاصة إذا كانت تلك الأعباء ثابتة .

3.2. القيمة المضافة:

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها و تعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال و اليد العاملة و غيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة و تشكل أحسن معيار لقياس حجمها و نموها و تكامل هياكلها الإنتاجية، وهي الفرق بين إنتاج المؤسسة و استخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير و تعتبر قياس نقدي لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لان الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، أو حجم الأصول أو حجم العمالة فقد يكون مضللاً، فإذا كانت القيمة المضافة، كبيرة فذلك يعني أننا قد حصلنا علي قيمة الإنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة أو قيمة الإنتاج المحدود، استلزم استخدامات وسيطة قليلة و بالتالي فذلك يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج وتوزيع القيمة المضافة إلى مجموعة عوائد.

- عوائد اليد العاملة في شكل أجور وما يتبعها.
- عوائد الدولة في شكل ضرائب و رسوم.
- عوائد المقرضين في شكل أعباء مالية.
- عوائد المساهمين في شكل أرباح موزعة.
- عوائد المؤسسة في شكل أرباح غير موزعة.
- إهلاكات و مؤونات.

4.2.نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال :

تظهر نتيجة الاستغلال في كونها تقيس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية ، و بها يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، نتيجة الاستغلال تصحح سياسة الاستثمارات و الاهتلاكات و تقديرات المخاطر المترتبة عن الاستغلال، أنه يقيس النجاعة داخل المؤسسة على الجانبين ،الجانب التجاري و الجانب الصناعي بمعزل عن السياسة المالية و الضريبية.

النتيجة تقيس الجدوى الاقتصادية للمؤسسة و تبين مدى:

- التحكم في أداة العمل.
- تطوير أداة العمل.
- مكافأة رؤوس الأموال المستثمرة(الأموال الخاصة و المقترضة).

أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية فيقدر ما دعمت النتيجة الإجمالية إلا أنه يصعب بناء تسيير مالي، على أساس نتيجة استثنائية، فالإيرادات التي كونتها هي إيرادات غير متوقعة كتنازل عن استثمارات أو عناصر أخرى مكونة للاستثمارات أو إيرادات من ديون اعتبرت سابقا معدومة أو تكاليف حملت على سنوات مالية سابقة أو أصبحت خلال هذه السنة موضع إلغاء أو منتجات استثنائية ،و التكاليف هي أيضا استثنائية خارج الاستغلال من إعانات و استثمارات متنازل عنها و ديون معدومة و تكاليف من سنوات سابقة، و استرجاع إيرادات لسنوات سابقة ثم إن المؤسسات خاصة البنوك المانحة للقروض التي تتعامل مع المؤسسة تراعي أهمية التفرقة بين النتائج العادية وتلك غير العادية في إقامة تعامل دائم او تقديم إئتمان، و تشتترط الحصول على نتائج عدة سنوات لان نتيجة سنة واحدة لا تعطي صورة دقيقة عن الوزن المالي للمؤسسة.

5.2.النتيجة الصافية:

تتمثل في النتيجة الإجمالية(للاستغلال و خارج الاستغلال)مطروحا منها الضريبة على الأرباح.

إن النتيجة الصافية هي تعبير عن مدى حسن المزج بين عناصر الإنتاج و عن جدوى التسيير المالي في المؤسسة، وإن تحقيق الربح هو الوسيلة الوحيدة لضمان استمرارية حياة المؤسسة ،فالهدف من نشاط المؤسسة هو تعظيم إيرادات حملة الأسهم، فحتى تحافظ المؤسسة على قيمة سوقية مرتفعة لأسهمها في السوق المالية يجب أن يكون الربح الصافي الموزع بعد خصم الضريبة مشجعا يستهوي المساهمين الحاليين و يضمن المؤسسة موارد طويلة الأجل في شكل أموال خاصة عند طرح أسهم جديدة.

على المسير المالي أن يراعي الفرص البديلة المتاحة أمام حملة الأسهم في التوظيفات المنافسة وأن تكون الإيرادات المقدمة في شكل أرباح موزعة على المساهمين لا يقل عن متوسط ما تقدمه المؤسسات المنافسة كأرباح أو كفوائد، وأن تحقيق المؤسسة لنتائج صافية دون توقعات أو لخسائر متتالية يدفع بالمساهمين إلى التخلص من ملكية أسهم المؤسسة في السوق المالية بأسعار منخفضة فيدفع بحملة ديون السندات للحد من فيتأثر المركز المالي للمؤسسة سلباً.

3. الميزانية المالية المختصرة

هي عبارة عن عرض مبسط وموجز للمركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة (غالباً في نهاية السنة المالية)، حيث تركز فقط على العناصر الأساسية من الأصول والخصوم، وتستخدم بشكل خاص في التحليل المالي والتشخيص السريع.

1.3 أهداف الميزانية المالية المختصرة

- تقديم صورة مختصرة عن الوضع المالي للمؤسسة.
- تسهيل قراءة وتحليل الوضع المالي.
- دعم متخذي القرار والمحليلين الماليين بمعلومات مركزية.
- استخدامها كأساس لحساب النسب المالية مثل السيولة، الملاءة، الهيكل المالي..

تأخذ الميزانية المالية المختصرة الشكل التالي:

الجدول رقم 04 : الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
<p>أموال دائمة</p> <p>-أموال خاصة</p> <p>-ديون طويلة ومتوسطة الأجل</p>	<p>الأصول الثابتة (التثبيتات لأكثر من سنة)</p>
<p>ديون قصيرة الاجل</p>	<p>الأصول المتداولة (أقل من سنة)</p> <p>-مخزونات</p> <p>-ديون دائنة واستخدامات مماثلة</p>

-الموجودات وما شابهها

4. أهداف القوائم المالية

- *توفير معلومات مالية ومالية-محاسبية موثوقة عن المؤسسة.
- *مساعدة الإدارة على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- *تمكين المستثمرين والممولين من تقييم المخاطر والعوائد.
- *تعزيز الشفافية والالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية.

5. أهمية القوائم المالية

- *أداة أساسية للتحليل المالي والتشخيص.
- *تمثل قاعدة لمقارنة أداء المؤسسة مع منافسيها.
- *تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوليد السيولة.
- *تمثل سنداً قانونياً ومرجعاً ضريبياً أمام السلطات الجبائية والرقابية.

III. التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته وعليه فان له استعمالات مختلفة وتأخذ عدة أشكال، حيث أنه يعتبر من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً شاملاً وتقييماً للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة ، والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة ، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الاهداف المراد الوصول اليها. ويعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي ويعتبر الركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط.

1. تعريف التشخيص

إن مصطلح التشخيص متعدد الاستعمالات، حيث تم استعماله لأول مرة في المجال الطبي وهو يعبر عن ملاحظة أعراض المريض ثم تقديم العلاج المناسب له . غير أن هذا المصطلح عرف فيما بعد استخداماً واسعاً وفي شتى المجالات، أما في المجال الاقتصادي فيستعمل للتحليل ومحاولة فهم النقائص وأسبابها.

يمكن تعريف التشخيص على أنه "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص."

ويعرف G.Bsow التشخيص على أنه "مصطلح يستعمل في العلوم الطبية أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة". أما J.Pthbou فهو يعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية."

ومما سبق يمكن تعريف التشخيص على أنه عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشكل المطروح وإعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية وبالتالي فالمشخص المالي يقوم بتشخيص المؤسسة ماليا عن طريق دراسة رقم الأعمال، النتيجة، المردودية، حتى يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين التشخيص والآليات الأخرى المستعملة في فحص وضعية المؤسسة، نظرا لاختلاف الأهداف والوسائل المستعملة في كل تحليل ونذكر من بينها:

أ- **التحليل المالي**: وهو مجموعة من الأفكار والأعمال التي تسمح عن طريق دراسة الوظائف المحاسبية والمالية بوصف حالة المؤسسة وشرح نتائجها، والتنبؤ بنموها على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات المنبثقة عن ذلك.

ب - **التأشير**: ويتمثل في أخذ الحكم على قيمة المؤسسة وفي الأخير قدرتها على تسديد ديونها والذي يتم من طرف هيئة مستقلة وذلك بطلب من المؤسسة التي تتحمل تكاليف العملية. إذ يتمثل الغرض من ذلك في التقييم المستمر لحالة المؤسسة ومن ثمة تقدير مستوى المردودية و مخاطر الأوراق المالية التي تطرحها حسب خصائص هذه الأوراق و الضمانات المقدمة من المصدر.

ج - **تقييم المؤسسة**: ونعني بذلك هو منح قيمة نقدية لها، عكس التشخيص، الذي لا يحدد قيمة بل يصف حالة المؤسسة.

2. أهمية التشخيص وشروطه

• أهمية التشخيص

إن تعدد الإشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية والخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص بهدف تحديد نوع الخلل وسببه ومنه إتباع مجموعة من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار وبشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص والتدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضعف وتوسيع نقاط القوة. ومنه تظهر أهمية التشخيص فيما يلي :-

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا .

-يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات - يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة .- يساعدا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.

-يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص .- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها.

- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة - يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل .- يساعد في تحليل (المحيط- زبائن- سوق)،...إلخ بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة تجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام

بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.

• شروط التشخيص

يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف بإعداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نوجزها فيما يلي:

1- الشخص المكلف بإعداد التشخيص

يمكن إعداد التشخيص من طرف إدارات المؤسسة المؤهلين وذوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجيين وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها، وأيضا على تكلفة هذه العملية، والكفاءات المتوفرة في كل طرف، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصادقية النتائج المصرح بها.

2-توفير المعلومات

التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الاختلالات : معلومات داخلية ومعلومات خارجية.

*معلومات داخلية: وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل: معلومات عن النتائج، عن المبيعات، طرق التسيير، مشاكل التشغيل، معلومات عن وسائل التنظيم. وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في:

الوثائق الخاصة بالمؤسسة، وثائق محاسبية ومالية.

*معلومات خارجية: وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم ... إلخ. ومصدرها المراكز المتخصصة، الهيئات والدراسات المختلفة.

3-التكلفة والمدة

تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على :- طبيعة التشخيص (مالي، استراتيجي، عام) - مستوى مساهمة الموظفين والإطارات. درجة الصعوبة الموجودة في المؤسسة والعراقيل التي يواجهها المشخص -. عدد الخبراء المعنيين (شخص واحد أو مكتب دراسة) - المؤهلات والخبرة التي يتمتع بها المشخص.

4-توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص

إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية بالنسبة للمشخص يستحسن تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.

5-اهتمام الإدارة بالعملية

هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي أنه كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهتمة بهذه العملية كلما تفانت الأطراف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص، بالإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشئها معه وأثرها على نوعية التشخيص.

3. أنواع التشخيص ومراحله

• أنواع التشخيص

يمكن أن يشمل التشخيص المؤسسة ككل ومحيطها، وهو حالة التشخيص العام أو أن يقتصر على وظيفة معينة للمؤسسة وهو حالة التشخيص المالي أو الاستراتيجي ... إلخ، أو التشخيص المحدد

حسب احتياجات معينة) احتياجات التمويل، الاستثمار (، كما أن الطريقة المتبعة في التشخيص يجب أن تراعي طبيعة نشاط المؤسسة) خدمية، صناعية، زراعية (وحالة المؤسسة) نمو سريع، تراجع... إلخ.

1-التشخيص الوظيفي:

وهو العمل على فحص وظيفة أو وظائف معينة للمؤسسة(تجارية، تقنية) بهدف استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة، ونقاط القوة والضعف للمؤسسة.

2-التشخيص الاستراتيجي:

وهو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، أي تقدير نشاط المؤسسة، المكانة التنافسية، نقاط قوتها وضعفها، يسمح هذا التشخيص بوضع استراتيجية مستقبلية للمؤسسة.

3-تشخيص الهوية:

وهو تشخيص يعتمد على إبراز عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة.

4-التشخيص العام:

يمكن تعريف التشخيص العام على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة استراتيجية، تحليل مختلف الوظائف، التوازن المالي، تقدير هوية المؤسسة.

5-التشخيص السريع

هو تشخيص تستعمله المؤسسة كلما أحست بمضايقات وذلك في آجال جد قصيرة أي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها وإعطاء النتائج، عندئذ يتم أخذ الإجراءات اللازمة العاجلة

6-التشخيص الاقتصادي

يهتم بتسويق المنتج كسلعة للاستهلاك النهائي أو كمواد وسيطة أو كتجهيزات وأخيرا نوعية المنتج أمام المنافسة الدولية

الخاصة، ويجب هنا دراسة عامل الطلب وعلاقته بالعائد والسعر، أما الغرض منه احتمال ظهور منافسين جدد سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي) الخارجي (أما بالنسبة للمحيط تتكون الدراسة مثلا من خلال القيود الجمركية، الجبائية والضرائب.. وهناك نوع آخر من التشخيص وهو التشخيص المالي والذي سنتطرق إليه فيما بعد.

• مراحل التشخيص

التشخيص عمل منهجي يتم إعداده وفق مراحل وهي:

✓ **مرحلة الاجتماع التحضيري:** ويتم بين مسؤولي المؤسسة والمشخص سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، حيث يقوم مسؤول المؤسسة بعرض المشاكل وذلك ليعرف المشخص بطبيعة المهمة الموكلة إليه كما يتم الاتفاق حول أمور أخرى.

✓ **مرحلة تخطيط العمل ووضع البرنامج:**

بعد الاجتماع التحضيري يقوم المشخص بتسطير الخطوط العريضة لعمله والبرنامج المتبع ، حيث يختار المنهجية التي يجري بها التشخيص ويحدد مجالات ذلك.

✓ **مرحلة جمع المعلومات:**

للحصول على أكثر معلومات ممكنة يستخدم المشخص تقنيات تسمح له بذلك وهي الاستبيانات، المقابلات، الوثائق الداخلية للمؤسسة.

✓ **مرحلة التحليل الانتقادي:**

وذلك من خلال مقارنة الوضعية الحالية للمؤسسة مع التقديرات المخططة (فعالية داخلية) ومع المحيط الخارجي(فعالية خارجية) وفي هذه المرحلة يتم تحديد المشكل.

✓ **مرحلة التوصيات:**

بعد التحليل الذي يقوم به المشخص يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لتفادي تكرار المشكل، وما يجب القيام به مستقبلا.

✓ **مرحلة تقديم التقرير:** وهي المرحلة الحاسمة حيث يتم:

إعلام الفريق المسير من الانتهاء من تحديد التقرير .- الاتفاق على موعد لإجراء عرض شفهي بعد تقديم التقرير .- القيام بمناقشة بناءة حول مختلف الحلول المقترحة والمفاضلة بينها بانتقاء الأمثل منها .- إعطاء موافقة نهائية بعد إيجاد صيغ توفيقية عموما.

ويرى THIBAULT-P أنه من المستحسن إضافة مرحلة تنفيذ التقرير، وهي مرحلة أخيرة حيث يتم فيها اختيار حل مناسب بين الحلول المقترحة ويجب أن يكون هذا الاختيار وفق موارد وإمكانات المؤسسة.

4. مفاهيم حول التشخيص المالي:

فيما يلي سنتطرق إلى تعريف التشخيص المالي، مقاييس التشخيص المالي.

• تعريف التشخيص المالي

هناك عدة تعاريف للتشخيص المالي أهمها:

"التشخيص المالي يهدف إلى إصدار حكم على الحالة المالية لمؤسسة معينة، وهذا لا يستلزم فقط المعرفة النظرية والتطبيقية لكن أيضا استنباط طريقة وحكم حقيقي".

ويعرف التشخيص المالي بأنه " النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي

تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر."

• مقاييس التشخيص المالي

إن للتشخيص المالي أربعة مقاييس وهي:

1- المردودية: تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة ، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من: المردودية الاقتصادية و المردودية المالية.

2- القدرة على الوفاء: وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات

القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح

بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

3- الاستدانة: سمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية: **مجموع الديون/ الأموال الخاصة**

4- المرونة: تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها ، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية. إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

5. أهمية وأهداف التشخيص المالي

تكمن عملية التشخيص المالي في السماح للمشخص بمعرفة ماضي المؤسسة والخصوصيات التي كان لها أثر على المؤسسة.

ويسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في

السيولة ومشاكل المردودية .والأهمية الكبرى للتشخيص المالي تكمن في تحديد الوضعية المالية

للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة .كما أن

التشخيص المالي يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ

القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة. ويهدف التشخيص المالي عموما إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية:

أ- النمو: أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة...؟

ب - المردودية: أي المردودية بنوعها :- الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

المالية: والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.

ج - التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير(دورة الاستغلال) وعلى المدى الطويل(دورة الاستثمار).

د - المخاطر: ماهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس... إلخ؟.

6. استعمالات ونتائج التشخيص المالي

✓ استعمالات التشخيص المالي

يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الاختلالات وحجمها وذلك حسب نظرة المشخص وملاحظاته ، وعليه فإن له استعمالات مختلفة والذي يتخذ أشكالا عدة: فإدارة المؤسسة تسعى إلى معرفة تحسين المؤسسة في الوقت الذي تنتمي إليه بمقارنة التركيبة المالية لمؤسسة ما مع منافسيها، كما أن التحليل الدقيق للثقل النسبي للتكاليف يعمل على اكتشاف أسباب نجاح المنافسين من جميع النواحي والسياسات سواء كانت سياسة، استثمارية، تسويقية أو إنتاجية.

أما الإطار (تجاري أو مالي) فقد تسعى إلى تحليل و تقييم المؤسسة ككل ويرى- زياد رمضان- في كتابه " أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية " أنه يستعمل كوسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات أصولها وأيضاً خصومها. ويكون استعمال التشخيص المالي لدراسة وتقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة استغلالها لأن يستعمله المصرفي قصد التعرف على إمكانية سداد

المؤسسة للقرض عند حلول موعد الاستحقاق.

وأن يستعمله المورد للتعرف على قدرة التمويل الذاتي وتوفير السيولة قصيرة الأجل أما إذا كان مساهماً يستعمله من أجل المقارنة بين النتائج والطاقت المستخدمة بصفته يهتم بالمردودية والربح.

✓ نتائج التشخيص المالي

أكد أن الهدف من الفحص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج:

1/ نتائج التشخيص المالي الخارجي: يسمح بـ:

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.

- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الأجل المحددة.

- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.

- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2/ نتائج التشخيص المالي الداخلي: لاتخاذ القرارات والأحكام التالية:

- تقدير المركز المالي للمؤسسة.

- تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال).

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل ، قرارات الاستثمار، قرارات

توزيع الأرباح.....إلخ).

7. أساليب التشخيص المالي

من أهم الأساليب المعتمد عليها في عملية التشخيص المالي نجد:

1.7. التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ،حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد القصيرة، المتوسطة، وطويلة الاجل، كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الاستراتيجيات المالية هي القابلة للتحقيق وضمن أي شروط وفحص الاستراتيجية المختارة وذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة.

يمكن ايجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية:

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ذلك أنه المعلوم بقاء واستمرارية المؤسسة متوقف على قدرتها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها،
- تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الانفاق المبدئي.
- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار.

➤ فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما اذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

2.7.التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية

يعد أهم الأساليب وأكثر استعمالا لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسات كما ان هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق واللاحق من ادوات التشخيص المالي، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا انه يمكن بداية توضيح ان المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما . ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعاً لها على النحو التالي:

➤ مؤشرات السيولة

➤ مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل

➤ مؤشرات الربحية

➤ مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران

➤ مؤشرات سوق المال

➤ مؤشرات النشاط

3.7.التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ للوضع المالية

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب الى مجهودات الباحثين من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبنى نموذجاً للتنبؤ لتعثر الشركات ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذجه الخاص والذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Score-Z ولقد بنى كل منهما نموذجاً على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات كمحاسبية ليتشكل منها نموذج احصائي يضيف على تلك النسب سمة الديناميكية ويقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ للفشل المالي للشركات.

خلاصة

- التحليل المالي هو معالجة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم الأداء الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل و قد يكون هذا التحليل خاطئ إذا ما كانت البيانات غير صحيحة .

- يساعد التحليل المالي على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المناسبة، بينما يضمن التسيير المالي استدامة الموارد والسيولة.
- تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة واضحة و دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة و نتائج عملياتها خلال فترة معينة.
- تهدف دراسة التوازنات المالية للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالة عسر مالي ، و ذلك من خلال رأس مال العامل و المتمثل في هامش الأمان الذي يقوم بتغطية احتياجات المؤسسة الذي يرتبط باستغلال المؤسسة و الفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي بدورها تعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة و التي تقوم بمعالجة الاختلال المالي في المؤسسة .
- إن التحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن ، لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات الوضع المالي للمؤسسة و لتوضيح أكثر لا بد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على تحليل مختلف تدفقات في المؤسسة و يميز بين التدفقات التي تؤثر على النتيجة و التدفقات التي تعتبر من قيم الأصول و الخصوم .
- كما يمكن للمسير المالي أن يستعين بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة ، حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب التي يمكن استعمالها في نسبة السيولة النشاط ، نسبة المردودية .
- التشخيص المالي هو بمثابة "الفحص الطبي" للمؤسسة، يكشف عن حالتها الحقيقية ويساعد الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة، سواء من حيث التمويل، الاستثمار، أو إعادة الهيكلة. ويُعد التشخيص المالي خطوة أساسية لتحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال مقارنة نتائجها المالية بالمعايير والمقاييس المعتمدة.
- وفي الأخير يمكن القول بأن تكامل هذه العمليات الثلاث يضمن للمؤسسة تحسين أدائها المالي والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

المحاضرة السادسة: الدورات الأساسية في المؤسسة

تعتمد المؤسسة في تنظيم عملها على مجموعة من "الدورات" أو "الحلقات" الأساسية التي تمثل تسلسل الأنشطة داخلها. هذه الدورات مرتبطة بوظائف المؤسسة وتساعد في فهم تدفق العمليات والموارد (المادية، البشرية، والمالية). كل دورة تمثل نشاطاً متكاملاً يبدأ بنقطة معينة وينتهي بأخرى، وغالباً ما تكون مترابطة مع باقي الدورات.

سيتم تقسيم المحاضرة الى العناوين التالية:

العنوان الاول سيشمل تعريف الدورات الأساسية في المؤسسة.

العنوان الثاني سيتم التطرق فيه الى أهم الدورات الأساسية في المؤسسة.

العنوان الثالث يتناول العلاقة بين الدورات.

1. تعريف الدورات في المؤسسة

الدورة هي سلسلة من العمليات المتتابعة والمتكاملة التي تحقق هدفاً وظيفياً معيناً داخل المؤسسة.

2. الدورات الأساسية في المؤسسة

1.2 دورة الاستثمار (Cycle d'investissement)

1.1.2 تعريف دورة الاستثمار

هي الدورة التي تتعلق باقتناء الأصول الثابتة (عقارات، معدات، تجهيزات...) التي تحتاجها المؤسسة في نشاطها. وتتم عبر مجموعة من المراحل:

- تحديد الحاجة للاستثمار.
- دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية.
- تمويل الاستثمار (رأس المال أو القروض)
- شراء الأصول وتسجيلها في المحاسبة.

2.1.2 الهدف

تحقيق قيمة مضافة على المدى المتوسط والطويل.

3.1.2. المؤشرات المرتبطة

- فترة الاسترداد.
- معدل العائد الداخلي.(TRI)
- صافي القيمة الحالية.(VAN)

2.2. دورة الاستغلال / التشغيل (Cycle d'exploitation / d'activité)**1.2.2. تعريف دورة الاستغلال**

هي الدورة التي تشمل كل العمليات المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة، من شراء المواد إلى بيع المنتجات أو الخدمات. وهي تمر عبر مجموعة من المراحل :

- الشراء (الموردين)
- التخزين (المخزون)
- الإنتاج (تحويل المواد إلى سلع)
- البيع (الزبائن)

2.2.2. الهدف من دورة الاستغلال

تحقيق الربح من النشاط التجاري أو الصناعي.

3.2.2. أهم المفاهيم

- رأس المال العامل.(FR)
- الاحتياجات في رأس المال العامل.(BFR)
- مدة الدورة التشغيلية.

3.2. دورة الخزينة (Cycle de trésorerie)

هي الدورة التي تمثل حركة الدخول والخروج الفعلي للأموال (السيولة) داخل المؤسسة. أي هي المدة الزمنية التي تمر بين خروج الأموال من خزينة المؤسسة مثل (دفع ثمن المشتريات) وعودتها إليها مثل (تحصيل مبيعات الزبائن). بعبارة أخرى، هي الدورة التي توضح كيف ومتى يتم استهلاك واسترجاع السيولة داخل المؤسسة.

1.3.2. مكونات دورة الخزينة

- الخزينة النشطة (الموجبة): وتشمل الصندوق، الحسابات البنكية الدائنة، الأوراق المالية القابلة للتحويل السريع.

- الخزينة السلبية: وهي تشمل القروض القصيرة الأجل.

2.3.2. الهدف من دورة الخزينة

ضمان توفر السيولة في الوقت المناسب لمواجهة الالتزامات.

3.3.2. مؤشرات أساسية للخزينة

- الخزينة الصافية (TN)

- دورة تحويل النقد.

4.3.2. حساب دورة الخزينة

تحسب بالعلاقة التالية:

دورة الخزينة = مدة التخزين + مدة التحصيل - مدة الأداء

مدة التخزين: الوقت الذي تمكث فيه المواد أو البضائع في المخزن.

مدة التحصيل: المدة التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل ديونها من الزبائن.

مدة الأداء: المدة التي تمنحها المؤسسة لتسديد ديونها للموردين.

4.2. دورة التمويل (Cycle de financement)

هي الدورة التي تشمل كل الأنشطة المرتبطة بجمع وتوظيف الأموال على المدى المتوسط والطويل، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، بهدف تمويل الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية للمؤسسة.

1.4.2. أنواع التمويل

- تمويل داخلي: أرباح محتجزة، رأس المال.

- تمويل خارجي: قروض، إصدار أسهم أو سندات.

2.4.2. الهدف من دورة التمويل

-تحقيق هيكلية مالية متوازنة وضمان استمرارية التمويل.

-التأثير على الاستقلال المالي والمردودية.

3.4.2 مكونات دورة التمويل

- التمويل الداخلي: (Autofinancement)

- الأرباح المحتجزة.
- الإهلاكات (التي لا تخرج سيولة ولكن تشكل مصدرًا تمويليًا).
- رأس المال المملوك من الشركاء.

- التمويل الخارجي: (Financement externe)

- القروض البنكية.
- إصدار الأسهم أو السندات.
- الدعم أو الإعانات.

- الاستخدامات: (Emplois)

- تمويل دورة الاستثمار شراء معدات، تجهيزات...
- تغطية العجز في دورة التشغيل.
- تسديد القروض القديمة أو توزيع الأرباح.

3. العلاقة بين الدورات

كل دورة لا تشتغل بمعزل عن الأخرى:

- دورة الاستثمار تحتاج إلى تمويل (تمويل + خزينة)
 - دورة التشغيل تولد تدفقات نقدية تؤثر على الخزينة.
 - دورة الخزينة تؤثر على قدرة المؤسسة على الاستثمار أو تسديد الديون.
- التحكم في هذه الدورات يُعدّ مفتاحًا لتحسين الأداء العام وضمان استقرار المؤسسة.

خلاصة:

الدورات الأساسية داخل المؤسسة تمثل النسيج الحيوي لأنشطتها. الفهم الجيد لهذه الدورات، وتحليل العلاقة بينها، يُمكن من التحكم في السيولة، تحسين الربحية، واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أسس مالية متينة.

تشكل الدورات الثلاث (دورة الاستثمار، دورة التشغيل، ودورة الخزينة) العمود الفقري للنشاط المالي داخل المؤسسة. فدورة الاستثمار ترتبط بقرارات اقتناء الأصول الثابتة أو توسيع النشاط، وهي تحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة سواء داخلية أو خارجية، مما يبرز دور التمويل والخزينة في تغطية هذه الاحتياجات. أما دورة التشغيل فهي تعكس النشاط اليومي للمؤسسة من شراء مواد أولية، إنتاج، وبيع، وتولد تدفقات نقدية مستمرة تؤثر بشكل مباشر على وضعية الخزينة. في المقابل، تأتي دورة الخزينة لتجسد التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة، إذ تُعد أداة رئيسية لضمان الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والحفاظ على الاستقرار المالي. إن التكامل بين هذه الدورات الثلاث يضمن فعالية التسيير المالي للمؤسسة، ويمكّنها من التحكم في السيولة، وتحقيق النمو المستدام.

النتائج المنتظرة من فهم هذه الدورات:

- تقليص التكاليف غير الضرورية.
- تحسين إدارة السيولة.
- تعزيز التوازن المالي.
- تطوير سياسة استثمار وتمويل ذكية.

المحاضرة السابعة: مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة ، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات.

سيتم تقسيم المحاضرة الى العناوين التالية:

العنوان الاول سيشمل مفهوم التمويل داخل المؤسسة.

العنوان الثاني سيتم التطرق فيه الى أهمية التمويل.

العنوان الثالث يتضمن العوامل المحددة لأنواع التمويل.

العنوان الرابع مخصص ل أصناف التمويل.

العنوان الخامس يشمل تصنيفات مصادر التمويل حسب صفة مقدم التمويل.

1. مفهوم التمويل داخل المؤسسة

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيققتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل والتي نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة.

كذلك يعرف على أنه توفير الأموال " السيولة النقدية " من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس توفير الأموال المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

التمويل هو الوظيفة الإدارية التي تهتم بالتخطيط للحصول على الأموال من مصادر مناسبة لتلبية الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها.

كما يعرف " مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو "توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا".

2. أهمية التمويل:

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية و الاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة. إن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها، وهذا ما سوف نقوم بإيضاحه في النقاط التالية:

● مرحلة تمويل عملية الاستثمار:

تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن .

● مرحلة تمويل الإنتاج:

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات. وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام ويتم دفع أجور العمال، إضافة إلى تسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت متغيرة أو ثابتة. وجل هذه النفقات يجب تغطيتها عن طريق توفير السيولة اللازمة لها.

● مرحلة تمويل التسويق (البيع)

وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل، إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية.

كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعد على مواصلة عملية الإنتاج. وبعد انتهاء عملية التسويق وتصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد.

ومن هذا يتضح لنا أن لتمويل أهمية كبيرة في تحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة حيث تكون المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتغطية مختلف نفقاتها سواء الاستثمارية الثابتة والمتغيرة ومرحلة الاستغلال أو الإنتاج وأخيرا مرحلة التسويق أو البيع.

3. العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

1- الملائمة:

والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.

2- المرونة:

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها ، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة

لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل .

3-التوقيت:

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.

4-الدخل:

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابياً يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.

5-الخطر:

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي. والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

-إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون؛

-عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولاً ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض فديون المؤسسة تسدد من أصولها وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول. ومن ناحية أخرى لا يكون هناك خطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها وتمويل عملياتها إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.

4. أصناف التمويل

يقسم التمويل حسب العديد من معايير التصنيف وأهمها: التصنيف من حيث المدة و من حيث مصدر التمويل.

أولا :التصنيف من حيث المدة

يصنف التمويل من حيث المدة إلى تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، تمويل طويل الأجل.

1-التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال والمقصود بنشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج أي النشاط .

2-التمويل المتوسط الأجل:

هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى 07 سنوات .

3-التمويل الطويل الأجل:

هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبعة سنوات، حيث يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي والمباني وغيرها .

ثانيا :التصنيف من حيث مصدر التمويل :يصنف التمويل من حيث المصدر كما يلي:

1-التمويل الداخلي:

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج ,أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة ,و تتمثل أساسا في التمويل الذاتي .

2-التمويل الخارجي:**1-2التمويل الخارجي المباشر:**

تتم عملية التمويل المباشر باتصال بين المقرضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي، من خلال إصدار مستخدمى الأموال – وحدات العجز المالي -الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقرضين النهائيين، أصل مالي) تدفق مباشر للأوراق المالية (عادة ما يتعهد المدين – المقرض – بدفع سلسلة من المدفوعات للدائن في المستقبل حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته

بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف.و تمثل الأصول المالية المتنازل عنها مستند مطالبة لحق الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة) المدخرة (إلى الوحدات المقرضة حيث تقوم الوحدات الإنفاقية العجزية) المقرضة (بإصدار الأدوات المالية وبيعها، إلى الوحدات المدخرة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة وتتمثل هذه الأدوات المالية في الأسهم والسندات:

2-1-1- التمويل عن طريق الأسهم:

هي صكوك متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة وقابلة لتداول بالطرق التجارية وهي تمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رؤوس أموالها ، وتنقسم الأسهم لقسمين عادية ممتازة .

- الأسهم العادية:

وهي أسهم لا تخول لحامله أي حق ذي طبيعة خاصة، ولا يتقرر لها امتياز خاص على غيرها من الأسهم، سواء عند توزيع أرباح الشركة أو عند قسمة صافي موجودتها، أو عند التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين .

- الأسهم الممتازة:

الأسهم الممتازة هي التي تحظى بمقتضى نظام الشركة التي تصدرها بأفضلية فيما يختص بالأرباح الموزعة حيث ينص عادة على أن تحظى هذه الأسهم بنسبة محدودة سلفاً من قيمتها اسمية كأرباح، قبل أن توزع الأرباح على الأسهم العادية كما تعطي الأسهم الممتازة أحياناً أفضلية خاصة عند توزيع أصول الشركة بعد حلها .

2-2-2- السندات:

السندات وهي جمع سند والسند هو صك مالي قابل للتداول يمنح للمكاتب لقاء المبالغ التي أقرضها ويخوله استعادة مبلغ القرض علاوة على الفوائد المستحقة وذلك بحلول أجله. وبعبارة ثانية السند

هو تعهد مكتوب بمبلغ من الدين القرض لحامله في تاريخ معين، مقابل فائدة مقدرة، وتصدره الشركة أو الحكومة وفروعها بالاكتتاب العام .

2-2 التمويل الخارجي الغير مباشر

إن الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر هي التي أدت إلى نشوء قناة التمويل غير المباشرة والتي يتم من خلالها انتقال الأموال بطريق غير مباشر من الوحدات المدخرة إلى الوحدات العجزية وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التأمين وجمعيات الادخار والاقتراض ومشاكلها من مؤسسات الوساطة.

ملاحظة :

يقصد بالقيمة السوقية للمؤسسة مضاعفة القيمة الصافية لها وتعظيم القيمة المالية للمنشأة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد.

5. تصنيفات مصادر التمويل حسب صفة مقدم التمويل:

- تمويل بالملكية: رأس المال المملوك للمؤسسة مثل الأسهم.
- تمويل بالمدىونية: القروض والديون التي تتحملها المؤسسة.
- تمويل هجين: مزيج بين التمويل بالملكية والتمويل بالديون.

خلاصة:

تعتبر مصادر التمويل عنصراً محورياً لضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق نموها، فهي تُمكنها من تغطية احتياجاتها في مختلف الدورات: التشغيلية، الاستثمارية، والتوسعية. وتنقسم هذه المصادر إلى : تمويل داخلي يعتمد على الموارد الذاتية مثل الأرباح المحتجزة والاستهلاكات، مما يعزز الاستقلالية المالية ويقلل من المخاطر. في المقابل، يُمثل التمويل الخارجي دعماً إضافياً يتم عبر القروض البنكية، إصدار الأسهم أو السندات، والشراكات، وهو يسمح بتوفير مبالغ ضخمة لتمويل المشاريع الكبرى. إن اختيار المصدر الأمثل للتمويل يرتبط بعدة عوامل، أبرزها حجم المشروع، الهيكل المالي للمؤسسة، كلفة التمويل، ومستوى المخاطر المرتبطة به. كما أن التوازن بين التمويل الداخلي والخارجي يُعدّ ضرورياً للحفاظ على استقرار السيولة والقدرة التنافسية. وبذلك يصبح حسن تدبير التمويل ركيزة أساسية لأي قرار استراتيجي يسعى إلى تحقيق النمو المستدام.

المحاضرة الثامنة : المعلومة المالية للمؤسسة الاقتصادية

تعد المعلومة المالية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ قراراتها المختلفة. فهي تمثل ترجمة رقمية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، وتوفر رؤية واضحة عن أدائها، وضعها المالي، واستدامتها.

من خلال هذه المحاضرة سيتم تناول العناوين التالية:

العنوان الأول سيشمل تعريف المعلومة المالية.

مصادر المعلومة المالية سيكون ضمن العنوان الثاني للمحاضرة.

من خلال العنوان الثالث سيتم التطرق الى القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومة.

العنوان الرابع يخصص لأهمية المعلومة المالية.

القراءة المالية للقوائم المالية ستكون ضمن العنوان الخامس للمحاضرة.

1. تعريف المعلومة المالية:

المعلومة المالية هي كل بيان أو رقم أو تقرير يعبر عن الوضع المالي أو نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتُستخرج عادة من النظام المحاسبي.

2. مصادر المعلومة المالية:

أ. مصادر داخلية:

- الوثائق المحاسبية (دفاتر محاسبة، فواتير، سندات...)
- القوائم المالية : الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية.
- تقارير التسيير الداخلي: كالتقارير الأسبوعية أو التقارير الشهرية للمراقبة.

ب. مصادر خارجية:

- تقارير البنك المركزي، الجهات الضريبية، الجمارك.
- الصحف المالية والمجلات الاقتصادية.
- تقارير المنافسين والأسواق.
- مكاتب الدراسات والتحليل المالي.

3. القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومة:

أ. الميزانية: (Bilan)

- تظهر في لحظة معينة وتُبرز الوضعية المالية للمؤسسة (قد تم التطرق إليها في المحاضرات السابقة)

تنقسم إلى:

- الأصول (ما تملكه المؤسسة)
- الخصوم (ما على المؤسسة من التزامات)

وهي تساعد في تحديد الهيكل المالي والاستقرار المالي للمؤسسة.

ب. حساب النتائج: (Compte de Résultat)

- يعرض نتائج النشاط الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة معينة.
- يتضمن: الإيرادات، المصاريف، الربح أو الخسارة.
- يستخدم لتحليل الربحية والكفاءة التشغيلية.

ج. جدول التدفقات النقدية: (Tableau de flux de trésorerie)

- يوضح حركة السيولة الداخلة والخارجة.

- يُظهر قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها النقدية.

4. القراءة المالية للقوائم المالية:

القراءة المالية تعني تحليل وتفسير الأرقام والبيانات المحاسبية من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. تشمل:

أ. تحليل النسب المالية:

- نسبة السيولة: قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة.
- نسبة المديونية: مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.
- نسبة الربحية: فعالية المؤسسة في تحقيق الأرباح.

ب. التحليل المقارن: (Comparatif)

- مقارنة النتائج مع سنوات سابقة أو مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع.

ج. التحليل الأفقي والعمودي:

- تحليل تطور الحسابات من سنة لأخرى (أفقي).
- مقارنة وزن كل عنصر داخل القائمة الواحدة (عمودي).

5. أهمية المعلومة المالية:

- دعم صنع القرار داخل المؤسسة.
- تقييم الأداء وتحديد الانحرافات.
- ضمان الشفافية أمام الشركاء (مستثمرين، بنوك، سلطات).
- التوجيه نحو تحسين الأداء المالي وتفادي المخاطر.

خلاصة:

المعلومة المالية ليست مجرد أرقام، بل هي أداة استراتيجية لفهم واقع المؤسسة وتوجيهها نحو النجاح. لذلك يجب ضمان جودة المعلومة ودقتها، مع القدرة على قراءتها وتحليلها بشكل فعال.

تُعدّ المعلومة المالية أداة أساسية في تسيير المؤسسات، إذ تمكّن مختلف الأطراف من تكوين صورة دقيقة عن الوضعية المالية والاقتصادية. فهي لا تقتصر على الأرقام فقط، بل تشمل التحليلات والتفسيرات التي تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. وتكتسب أهميتها

من كونها وسيلة للشفافية، حيث يستفيد منها المسكرون في التخطيط والرقابة، كما يعتمد عليها المستثمرون والممولون في تقدير المخاطر والعوائد. وتستخدم المعلومة المالية كذلك من قبل السلطات الرقابية والجبائية لمتابعة التزامات المؤسسة القانونية والضريبية. إن جودة هذه المعلومة، من حيث الدقة، المصادقية، والأنية، تحدد فعاليتها وقيمتها العملية. وبالتالي، فإن تطوير نظام معلومات مالي متكامل وموثوق يُعدّ شرطاً ضرورياً لتحقيق الحوكمة الرشيدة وضمان استمرارية المؤسسة.

يهتم التحليل المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة بغرض إخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها لمعرفة مدى نجاح او فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة وتبيان كل من جوانب القوة والضعف لها وذلك باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي المتعددة.

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات لفهم الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة . يعتمد على قياس وتقييم الأداء المالي من خلال القوائم المالية والنسب المالية والمؤشرات المقارنة.

تنقسم هذه المحاضرة الى العناوين التالية:

العنوان الأول يشمل أدوات التحليل المالي.

العنوان الثاني يتضمن طرق التحليل المالي

من خلال العنوان الثالث سيتم التطرق الى استعمالات التحليل المالي

1. أدوات التحليل المالي

يُعد التحليل المالي من أهم الأدوات المستخدمة لفهم الأداء المالي للمؤسسات، واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة. ويهدف إلى تقييم الوضع المالي، وكفاءة التشغيل، وربحية المؤسسة، إضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف المالي.

تعتمد عملية التحليل المالي على مجموعة من الأدوات المالية والمحاسبية التي تُمكن المحللين من تحويل البيانات المحاسبية الخام إلى معلومات ذات قيمة. وتُستخدم هذه الأدوات من قِبَل الإدارة، والمستثمرين، والمقرضين، والجهات الرقابية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبل المؤسسة.

التحليل المالي له عدة أنواع تختلف وفقاً لمجموعة من المعايير، وبيان ذلك كالآتي:

1.1 وفقاً لعامل الحركة

أ. التحليل المالي الرأسي

يتسم التحليل المالي الرأسي بتحليل النسب ذات الصلة في القوائم المالية خلال فترة زمنية محددة، كتحليل نسبة الأصول المتداولة قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول في عام 2023 ، دون إجراء مقارنة بين بيانات ونتائج هذه الفترة مع غيرها من الفترات في القوائم المالية.

مثال : إذا كانت تكلفة البضاعة المباعة تمثل 60% من المبيعات، فهذا يعطي فكرة عن هامش الربح.

ب. التحليل المالي الأفقي

أما التحليل الأفقي فيتميز بتحليل عنصر معين أو مجموعة عناصر في القوائم المالية بمثيلاتها في فترات زمنية مختلفة كتحليل نسبة السيولة في عام 2021 إلى نسبة السيولة في عام 2022 للشركة ذاتها.

مثال: إذا ارتفعت الإيرادات من 1,000,000 إلى 1,200,000 خلال سنة، تكون الزيادة بنسبة 20%.

2.1. وفقاً لعامل الزمن**• التحليل المالي قصير الأجل**

يختص هذا النوع من التحليل المالي بمعالجة وقياس الأداء المالي فيما يخص العمليات والقرارات قريبة المدى، كتحديد نسبة السيولة على المدى القريب، وقدرة الشركة على سداد التزاماتها القريبة زمنياً.

• التحليل المالي طويل الأجل

على العكس من التحليل قريب المدى، يختص التحليل المالي بعيد المدى بتحليل الأداء والبيانات ذات العلاقة بالعمليات والقرارات بعيدة المدى، كقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتحمل قيمة فوائد قرض أو تمويل خارجي.

3.1. وفقاً للجهة المنفذة**• التحليل المالي الداخلي**

ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي تقوم بإجرائه الشركة من خلال أشخاص تابعين لها؛ بهدف دعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة.

• التحليل المالي الخارجي

وعلى العكس من التحليل الداخلي يفتقر هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي يتم إجراؤه من قبل أشخاص أو جهات غير تابعة للشركة، وغالباً ما يكون بسبب بحث فرص الاستثمار المتاحة في الشركة.

4.1. وفقاً للنسب المالية

- وتتضمن النسب المالية ما يأتي:
- نسبة السيولة، نسبة النشاط، نسبة الربحية، نسبة المديونية، نسبة السوق.

2. طرق التحليل المالي

و تكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي:

1- التحليل المال التطوري : يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن

تقدير الوضعية المستقبلية، و يتطلب هذا التحليل نظام محاسبي و مالي متطور و فعال . و يتركز هذا التحليل على العناصر

التالية:

- **تطور النشاط :** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.
 - **تطور أصول المؤسسة :** الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، و تطورها لبيين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة و يعد مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة أن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.
 - **تطور هيكل دورة الاستغلال :** يتكون هذا الهيكل من العملاء، الموردين، و هي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية
 - **تطور الهيكل المالي :** يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة و يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمة الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على السداد و مدى استقلاليتها و تأثير الاستدانة على المردودية.
 - **تطور المردودية :** تعد المردودية ضمان للبقاء و النمو و واحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري و ذلك عن طريق نسبة المردودية و آلية أثر الرافعة المالية.
- 2- التحليل المالي المقارن :** هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع و في نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة.

3- التحليل المالي المعياري : هو امتداد للتحليل المقارن إلا انه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة و مستمرة.

3. استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المؤسسات و اتخاذ القرارات الخاصة، و يمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

- التحليل الانتمائي : يقوم بهذا التحليل المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في

حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

- التحليل الاستشاري : يقوم المستثمرون من الأفراد و المؤسسات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في

استثماراتهم و مقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية و سيولة المؤسسة.

- تحليل الاندماج و الشراء : يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين المؤسساتين، فتتم عملية التقييم الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما يعد دقة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.

- التخطيط المالي : يعتبر من أهم الوظائف للإدارات و تتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور بأداء المؤسسة في المستقبل، و هنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في العملية من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

- الرقابة المالية : تعرف الرقابة المالية بأنه ا تقييم و مراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذه ا يسير وفقا للمعايير و الأسس الموضوعية، و ذلك لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات و نقاط الضعف و معالجته في الوقت المناسب.

- تحليل تقييم الأداء : يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم و الحكم على مستوى الأرباح و قدرة المؤسسة على السيولة و سداد الالتزامات، و قدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات ، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة و المستثمرين و الجهات الرسمية و بيوت الخبرة المالية.

خلاصة:

تمثل أدوات التحليل المالي عنصرا جوهريا لتقويم والرقابة واتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة. فهم هذه الأدوات وتطبيقها يمكن أن يساعد المؤسسات والمستثمرين والمحليلين على الرؤية الصائبة للوضع المالية وفرص التطور والخطر على حد سواء.

المحاضرة العاشرة: مدخل للتحليل المالي بواسطة النسب

التحليل المالي بواسطة النسب هو أحد أساليب التحليل المالي التي تستخدم النسب المالية لتقييم أداء الشركة. هذه النسب تقدم مؤشرات على قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، إدارة الأصول، وكفاءتها في استخدام الموارد، بالإضافة إلى قياس قوتها المالية.

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها و يود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر ، و تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية بهدف إضافة دلالات ذات مغزى و أهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم لكي تقدم لنا معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .

1. النسب المالية**1.1. تعريف النسب المالية**

تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى متفق عليها ، حيث تسمى هذه المتفق عليها بالنسبة المرجعية أو نسبة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة .

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منها بشكل مطلق ، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو

منسوبة إلي بعضها البعض حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

تشير أي نسبة إلى قسمة عنصر على آخر مثل: القيمة المضافة /رقم الأعمال، كما تشير إلى العلاقة بين بندين أو أكثر من البنود القوائم المالية و ذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة و الضعف في السياسة المالية.

وتسمح النسب المالية إلى إجراء مقارنات سواء بين مؤسسات ذات أحجام مختلفة أو مقارنات لنفس المؤسسة لكن متعددة .

و بالتالي نستنتج مفهوم النسب المالية بشكل العام على انه العلاقة بين البسط و المقام و يجب أن تكون هذه العلاقة منطقية و منه النسب المالية هي إذن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من القوائم للمنشأة.

2.1. أهمية النسب المالية :

تعتبر النسب المالية أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتفسير سياسات النتائج المالية المعتمدة في المؤسسة.

و من هنا نستخلص أهمية النسب المالية المتمثلة في:

- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة .
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- تقدم معلومات حول فعالية المؤسسة و توازنها المالي.
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة .

3.1. حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

تعاني النسب المالية لدى استخدامها كأدوات لتحليل قصورا من زوايا عدة تحد إلى حد ملحوظ من فاعليتها و يرتبط معظم نواحي القصور بطبيعة البيانات المحاسبية التي تشتق منها هذه النسب، ويمكن حصر أهم مسببات هذا القصور في العوامل التالية:

- يصعب التحكم في الأرقام البيانات المالية في المؤسسة هذا ما يفقد النسب المالية السيطرة على ترابط الأرقام المالية الداخلة من جهة و بيانات الميزانية من جهة تفنقد الى خاصية

التناسق و الانسجام و بالتالي يفقدها سمتي الموضوعية و المصدقية خصيصا خلال مرحلة ظروف التضخم .

- من جانب آخر تستخدم في إعداد القوائم المالية البدائل متعددة من أساليب القياس و الإفصاح مما يترك للمنشأة اختيار ما تراه منها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الإتساق او التماثل ذلك يجعل من البيانات المحاسبية و المحتواه في القوائم المالية المنشورة و كذلك النسب المالية التي تشتق منها غير القابلة للمقارنة بسبب تعدد أساليب القياس الأحداث الإقتصادية التي تعبر عنها تلك البيانات و هذا ما يؤدي إلى إستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي و هذا الإستغلال هذه ميزة في تحسين صورتى الربحية للمنشأة و مركزها مالي هذا ما يعرف بظاهرة window dressing و ذلك يقلل من مصداقية النسب المالية التي تستخدم في المنشأة
- يصعب التوصل إلى معيار موحد لنسب معينة يصلح للمقارنة بين المنشأة العاملة في قطاع معين ذلك لأن المعيار المنشود و الذي يطلق عليه مصطلح النسبة المتوسطة للصناعة Industry average لا يمكن أن يكون موضوعيا طالما أن الأرقام التي استخدمت في تحديد هذا المتوسط تعبر عن أحداث اقتصادية قيست بمقياس مختلفة .
- يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل النسب خاصة في بعض الصناعة المواد غذائية .
- صعوبة الركون إلى نسبة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية trends لأنشطة المنشأة بسبب طبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة و حقيقة كونه نشاط مستمرا و لعل ذلك هو السبب في الاتجاه الحديث في التحليل المالي قلل إلى حد كبير من أهمية النسب المالية ratios وذلك لحساب زيادة أهمية ما يعرف بمقاييس المعلومات information mesures القائمة على مفهوم entropy و المبني على الدالات اللوغاريتمية و هذا ما يفسر عدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية و يعود ذلك إلى اقتصر التحليل على التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية و بين بداية السنة المالية الجديدة .

2. التحليل المالي للميزانية المالية بواسطة النسب

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي يستخدمها لتقييم الأداء و ترشيد القرارات و تحسين الإنتاجية للمؤسسة بل أن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين

البسط و المقام شرط أن تكون نتيجة هذه النسب تعطي تفسيراً لإحدى جوانب الأداء في المؤسسة و كيفية تحسين الإنتاجية و أهم هذه النسب مايلي :

1- نسب السيولة Liquidity ratios

السيولة هي سرعة و سهولة تحويل أصول أو موجودات أو ممتلكات المنشأة (الشركة) كالبضاعة أو المخزون ، و الديون المتركمة على الزبائن ، و الأثاث و المركبات ، و المباني ... إلخ.

تقيس نسب السيولة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بما عليها من إلتزامات قصيرة الأجل ، مما لديها من أصول سهلة التحويل إلى نقدية ، دون خسائر تذكر أو دون خسائر على الإطلاق ، و كما يبدو فإن نسب السيولة تعد مؤشراً لمدى إحتمال تعرض المنشأة للمخاطر الإفلاس ، الذي قد تنجم عن فشلها في سداد ما عليها من إلتزامات و من أبرز نسب المالية : نسب التداول، و نسبة التداول السريع ، و نسبة النقدية و شبه النقدية ، سيولة الذمم ، سيولة المخزون

✓ **نسبة التداول:** تشير نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة ويتم احتساب هذه النسب بقسمة الأصول المتداولة على خصوم المتداولة

الأصول المتداولة (قيم جاهزة و قيم قيد التحقيق و قيم الإستغلال)

نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة (أوراق الدفع ، د. ق. أ أو المصروفات المستحقة و غيرها من د. ق. أ.)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

✓ **نسبة السيولة السريعة :** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها و ذلك باستخدام الأصول التي يصعب تحويلها إلى النقدية و استبعاد هذه الأصول و تحتسب هذه نسبة بقسمة الأصول النقدية و شبه النقدية على الخصوم المتداولة و تحتسب هذه نسب وفق النموذج التالي :

نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

و بالتالي تستطيع المؤسسة باستعمال هذه نسبة تحديد ما تحتاجه و بماذا تستوفي من ديونها ق.أ اعتماد على ما تمتلكه من الأصول النقدية و شبه النقدية حيث تكون محصورة بين 0,2 حد الأدنى و 0,3 حد الأقصى و هناك من يقول 0,4

✓ **نسبة السيولة المختصرة:** تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول و هي تعبر عن النسبة الحقيقية للسيولة لأنها تستبعد أصعب العناصر التي تحول إلى نقدية .

و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون ق. أ.}}$$

وتكون هذه النسبة بين حد أدنى 0,3 و حد أقصى 0,5 أي قيم الجاهزة تساوي نصف د. ق. أ. أو أقل .

2- نسب النشاط و المردودية الهيكلية

✓ نسب النشاط Activity or utilization ratios

و تقيس هذه المجموعة من النسب كفاءة إدارة موارد المنشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية من الاستثمار في مجموعة رئيسية من الموجودات "أي مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية على مختلف أنواع الأصول " كما تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات و تحقيق أكبر عدد من أرباح و تفترض تلك النسب وجود توازن مناسب من المبيعات و أصولها كالمخزونات و الأصول الثابتة و مجموعة موجودات و تعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن .
و توجد نسب عديدة لقياس الكفاءة النشاط المؤسسة أهمها :

(أ) معدل دوران إجمالي الأصول (Total asset turnover)

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على إجمالي أصول الشركة و يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة و تمثل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

(ب) معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed asset turnover)

يشير معدل دوران الأصول الثابتة إلى مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الأصول الخاصة بالشركة لتوليد و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة.

(ج) معدل دوران الأصول المتداولة (Current asset turnover)

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة في إنتاج مبيعات و يتم حسابه وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

فإذا زاد هذا المعدل أي عدد الدوران الأصول المتداولة زادت انتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات و بالتالي تعظيم الأداء التشغيل و عكس عندما ينخفض المعدل الدوران يعني ضعف الاستغلال الأصول المتداولة في خلق مبيعات .

(د) معدل دوران المخزون (Inventory turnover ratio)

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة و كلما زادت هذه النسبة كانت مؤشرا إيجابيا على أداء إدارة المبيعات في الشركة بحيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباح كبيرة باستخدام هامش الربح أقل من الشركات المماثلة و التي لديها معدل الدوران مخزون أقل و هي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها و تحسب من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الإيرادات (تكلفة المبيعات)}}{\text{البضاعة (متوسط رصيد المخزون)}}$$

فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه من الأجدر عدم استبعاده، أما إذا وجد بأنه لا يتناسب و معدلات السوق ، فلن تطبيق السيولة تصبح مقبولة علما ان معدل دوران المخزون السلعي من النسب المشتركة ،حيث يتم الحصول على تكلفة المبيعات من قائمة الدخل متوسط المخزون السلعي يؤخذ من قائمة المركز المالي وهذه المعادلة من ابرز المعادلات التي يعتمد عليها المحلل المالي .

(هـ) معدل دوران الموردين

تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية و الصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

المؤسسة التجارية:

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائع × 360.
المؤسسة الصناعية :

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية ×
360.

(و) معدل دوران الزبون

$$= \text{مدة التحصيل من الزبائن} \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة للبيع للأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

$$= \text{عدد التحصيل من الزبائن} \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن + أوراق القبض}}$$

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

3- مؤشرات الربحية

أ. مفهوم نسب خاصة بتوزيع الأرباح

هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نمو هذه الأخيرة في المستقبل، أي إن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من الأرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم.

ب. مفهوم الربح والربحية

يمكن تعريف الربح من المفهوم الاقتصادي على أنه مقدار التغير في قيمة الصافي لأصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، أما من المفهوم المحاسبي فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكتسبها هذه الوحدة خلال هذه الفترة .

أما الربحية فهي عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا للمؤسسات ومقياس للحكم على كفاءتها .

يمكن تقييم نسب الربحية إلى قسمين: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات، نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات.

أولاً: نسب الربحية المرتبطة بالمبيعات Profitability Ratios Related to Sales

تقوم هذه النسب على أساس أن المنشأة يجب ان تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات المبيعات، بحيث تستعمل هذه الأرباح في تغطية المصاريف وفوائد القروض وتصنف هذه النسب على أنها من نسب قائمة الدخل، حيث تستخرج مختلف بنودها من تلك القائمة وتضم هذه النسب، نسبة مجمل الربح إلى المبيعات، نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات ونسبة صافي الربح إلى مبيعات. نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات

كما تعرف هذه النسبة بنسبة هامش الربح ويتم من خلالها قياس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كنشاط الاتجار في البضائع في المنشأة التجارية ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$= \text{نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

1- نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات

تبين هذه النسبة مقدار ما تستنزفه مصاريف التشغيل من صافي المبيعات ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$= \text{نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{مصاريف التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح و صافي المبيعات، ويتم ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$= \text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ثانياً: نسبة الربحية المرتبطة بالاستثمارات

هي نسبة مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل وقائمة الوضع المالي، وتسمى أيضاً بنسب العائد على الاستثمار.

وهي نسب تربط بين صافي الربح وبين الاستثمارات، وتأخذ هذه الاستثمارات مفاهيم مالية عدة وهي: الأصول، حقوق الملكية، رأس المال.

1- نسبة صافي الربح إلى الأصول

وتعرف بالعائد على الأصول (ROA) وتعبر هذه النسبة عن العلاقة بين صافي الربح والأصول، تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموعة الأصول}} \text{العائد على الأصول}$$

2- نسبة العائد على حقوق الملكية

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \text{العائد على الحقوق الملكية}$$

3- العائد على رأس المال المستثمر

ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح ورأس مال المستثمر وتتخذ النسبة الصيغة التالية:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} \text{العائد على رأس المال المستثمر}$$

يمكن هنا أن نلخص كل النسب المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : ملخص النسب المالية

مؤشرات الارتفاع و الانخفاض	الصيغة الرياضية	النسبة / التصنيف
		نسب السيولة
يكون مؤشر الارتفاع جيدا و يبين قدرة المنشأة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	نسبة التداول

على سداد ديونها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة.		
يشير ارتفاع النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد و دون اللجوء إلى المخزون في ذلك.	<u>الأصول المتداولة - المخزون</u> الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة السريعة
مؤشر الارتفاع يبين امتلاك المنشأة للسيولة و النقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.	<u>النقدية و ما يعادلها</u> الالتزامات المتداولة	نسبة النقدية
		نسب هيكل التمويل (المديونية)
مؤشر الارتفاع غير جيد و يبين عدم قدرة الشركة	<u>إجمالي الإلتزامات</u> حقوق الملكية	نسبة المديونية

<p>على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض و المستثمرين.</p>		
<p>مؤشر الانخفاض إيجابي من وجهة المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان أكبر.</p>	$\frac{\text{إجمالي الإلتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	<p>نسبة إجمالي الديون للموجودات</p>
<p>مؤشر الارتفاع بين المساهمة الكبيرة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الأجل في التمويل امتلاك الأصول الثابتة و هو مؤشر مقلق لأصحاب الصلة و خاصة المقرضين و المستثمرين.</p>	$\frac{\text{إجمالي الإلتزامات الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}$	<p>نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة</p>
<p>مؤشر الارتفاع يبين قدرة المنشأة على سداد فوائد</p>	$\frac{\text{صافي الدخل قبل الفوائد و الضريبة}}{\text{مصروف الفائدة السنوية}}$	<p>نسبة تغطية الفوائد</p>

التزاماتها و قروضها دون أية ارتباكات.		
		نسب الربحية
المؤشر العالي بين نجاح المنشأة في تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيس بعد سيطرتها على عناصر كلفة المبيعات.	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة مجمل الربح إلى المبيعات
المؤشر العالي يعتبر مؤشرا سلبيا على عدم قدرة المنشأة على السيطرة على مصاريف التشغيل.	$\frac{\text{صافي التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمنشأة في مجمل أنشطتها.	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	نسبة صافي الربح إلى المبيعات

<p>إن الحصول على المؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيل لإدارة المنشأة و نجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح</p>	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$	<p>العائد على الأصول</p>
<p>يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المنشأة و نجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح .</p>	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$	<p>العائد على الحقوق الملكية</p>
		<p>نسب السوق</p>
<p>النسبة العالية لعائد السهم العادي تبين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد</p>	$\frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	<p>عائد السهم العادي</p>

مؤشرا ايجابيا.		
المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي و هو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين.	$\frac{\text{توزيعات حملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$	توزيعات السهم العادي
ارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباح نقدية جيدة لمساهميها من أجمالي الربح المتحقق.	$\frac{\text{التوزيع النقدية المعلنة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$	نسبة توزيعات الأرباح
ارتفاع مؤشر هذه النسبة يعتبر مؤشرا ايجابيا للمستثمرين و المساهمين و يقاس توقعاتهم لأداء الشركة	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{عائد السهم}}$	نسبة سعر السهم إلى ربحه

الجيد في المستقبل.		
المؤشر المرتفع لهذه النسبة يعد مؤشرا ايجابيا و يدل على أداء الشركة الجيد و النمو المستمر فيها.	$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عائد الأسهم العادية}}$	القيمة الدفترية للسهم
المؤشر العالي لهذه النسبة يعد مؤشرا جيدا و يعكس النظرة الجيدة للمستثمرين تجاه أداء المنشأة.	$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
		نسب النشاط:
الزيادة في معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها و سرعتها في التحويل ذلك المخزون إلى نقدية.	$\frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$	معدل دوران المخزون

<p>الزيادة في متوسط فترة التخزين يعتبر مؤشر غير جيد و يشير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها.</p>	$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$	<p>متوسط فرق التخزين</p>
<p>معدل الدوران العالي هنا يعتبر مؤشرا إيجابيا و يدل على سرعة حركة الاستثمار في المنشأة.</p>	$\frac{\text{المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$	<p>معدل دوران الذمم</p>
<p>كلما انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة المنشأة في تحصيل ذممها المدينة.</p>	$\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$	<p>فترة التحصيل</p>
<p>يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة و</p>	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$	<p>معدل دوران الموجودات</p>

فعاليتها.		
يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات.	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$	معدل دوران صافي رأس المال العامل

المصدر : من اعداد المؤلفة بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر.

3. دراسة مؤشرات التوازن المالي

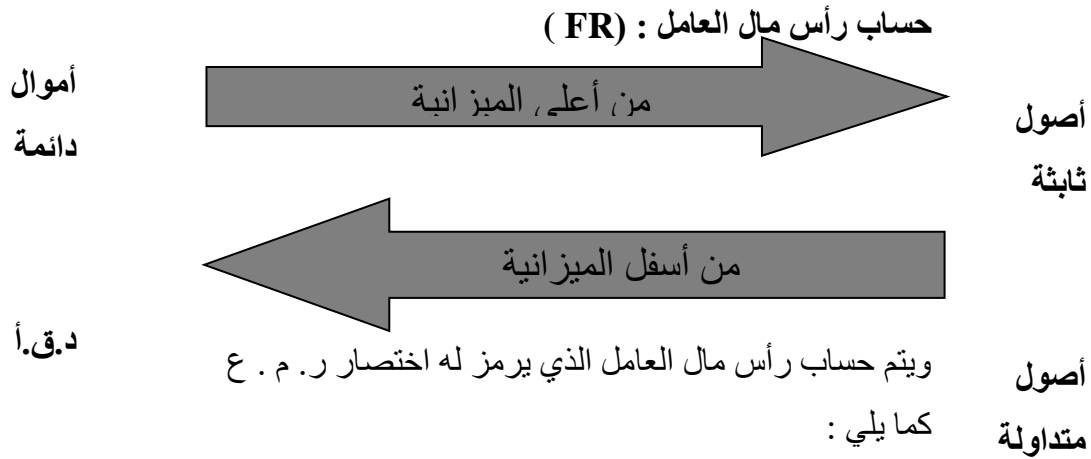
التوازن المالي هو مقدار المؤسسة على التسيير بشكل عادي و التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول .وتحدد قاعدة التوازن المالي على أساس أن الأموال الدائمة هي التي ستمول الأصول الثابتة ، و أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل و أن هذه القاعدة تركز على علاقتين هما :

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة . و الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل .

1- رأس مال العامل (FR):

تعريف رأس مال العامل : من أهم تعاريف رأس مال العامل هي :

- رأس مال العامل هو هامش الأمان للمؤسسات، فيعتبر جزء من الأموال الدائمة التي تمول الأصول المتداولة.
- رأس مال العامل هو صافي الأصول المتداولة مطروحا منه الخصوم المتداولة و يستخدم صافي المبلغ في سداد الالتزامات الخاصة بالمنشأة من نفقات و مصروفات خلال الفترة المحاسبية .
- رأس مال العامل هو أداة من التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، و ذلك بتاريخ معين و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في الشكل التالي :



❖ من أعلى الميزانية:

$$ر . م . ع = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأصول المتداولة

❖ من أسفل الميزانية:

$$❖ ر . م . ع = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة أجل}$$

تبين لنا مقياس نوعي لدرجة ثقة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية و ذلك

حسب شركة تحويلها إلى سيولة

أنواع رأس مال العامل:

يمكن تقسيم رأس مال العامل الى أربعة أنواع :

رأس مال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة، و هو رأس مال العامل الذي ذكرته سابقا.

رأس مال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول المتداولة، بعد الأصول الثابتة أي:

$$ر . م . ع \text{ الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$ر . م . ع \text{ الخاص} = \text{رأس مال العامل صافي} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

رأس مال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة

$$ر . م . ع \text{ الأجنبي} = ر . م . ع \text{ صافي} - ر . م . ع \text{ الخاص}$$

ر . م . ع . الأجنبي = مجموع الديون

2- احتياجات رأس مال العامل (BFR):

تعريف احتياجات رأس مال العامل

- "يمكن تعريف احتياجات رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل ، أي ذلك الجزء من الأموال و الذي يضمن المؤسسة توازنها المالي الضروري و تظهر هذه الاحتياجات عند المقارنة الأصول مع الموارد المالية قصيرة الأجل ."
- احتياج رأس مال العامل هو ذلك الذي يقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم.

يمكن حساب احتياج رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

$$إ. ر. م. ع. = (الأصول المتداولة - القيمة الجاهزة) - (د. ق. أ. - السلفيات المصرفية)$$

$$إ. ر. م. ع. = (قيم الجاهزة + قيم قيد التحقيق) - (د. ق. أ. - السلفيات المصرفية)$$

حيث : إ. ر. م. ع. هو احتياج رأس مال العامل .

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس مال العامل توضحها فيما يلي :

(أ) احتياجات رأس مال العامل الموجب (BFR أكبر من 0)

في هذه الحالة تكون استخدامات دوره الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها ، إذا سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى و اما بالاعتماد على الموارد مالية مكملة قصيرة المدى .

(ب) احتياجات رأس مال العامل المعدوم (BFR يساوي 0)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها ، إذا ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة) .

(ج) احتياجات رأس مال العامل سالب (BFR أصغر من 0)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذا ليس لديها للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس مال العامل و ذلك بعد تغطية و تمويل احتياجات الدورة.

3- الخزينة :

➤ تعريف الخزينة :

- يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدار المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها.
- الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة.
- الخزينة هي مجموعه الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، و الخزينة الصافية على درجه كبيره من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة ، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة .

خ . ص = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

حيث خ. ص هي الخزينة الصافية أو خ. ص = ر. م. ع - إ. ر. م. ع

حيث:

إذا كان احتياج رأس مال العامل اقل من رأس مال العامل فان الخزينة تكون اكبر من الصفر.

إذا كان احتياج رأس المال العامل اكبر من رأس مال العامل فان الخزينة تكون اقل من الصفر.

إذا كان احتياج رأس المال العامل تساوي رأس مال العامل فان الخزينة تساوي الصفر.

➤ تفسير الحالات:

1- رصيد الخزينة مرتفع جدا يفسر على أن المؤسسة تستعمل هذه الموجودات قريبا القيام باستثمارات جديدة أو إجراء إصلاحات أو تجديد الجهاز الإنتاجي أو إي مصاريف أخرى مهمة تتعلق بنشاط المؤسسة.

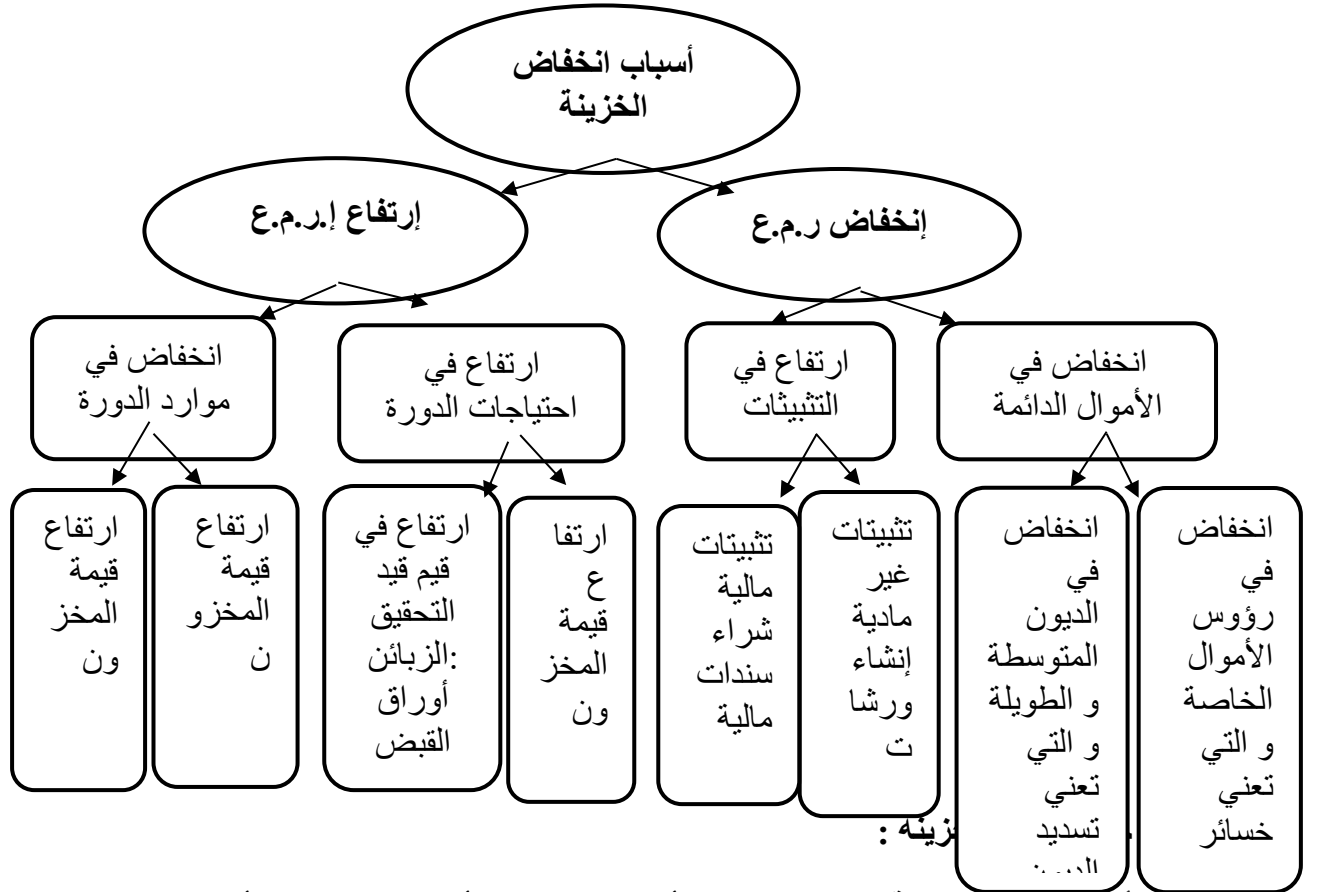
2- معدل رصيد معدوم للدورة قد يعكس التسيير الحسن الهيكله المالية للميزانية و الخزينة .

3- رصيد الخزينة سالب قد يكون نتيجة للسياسة المالية معتمدة من طرف المؤسسة نظرا للشروط المصرفية الجديدة المتعلقة بالديون القصيرة الأجل (تكلفه منخفضة وقابلية للتجديد باستمرار والسهولة). كما قد تكون لمشاكل خطيرة تستدعي دراسة معمقة لتحديد الأسباب. أي دراسة مكونات رأس مال العامل والاحتياجات رأس مال العامل ويمكن القول عموما أن الخزينة سالبة تؤثر سلبيا على مردودية المؤسسة بسبب المصاريف المالية الباهظة التي تنتج عنها .

➤ أسباب انخفاض الخزينة:

يمكن تفسير أسباب انخفاض الخزينة انطلاقا من الشكل التالي :

الشكل رقم 04 : أسباب انخفاض الخزينة



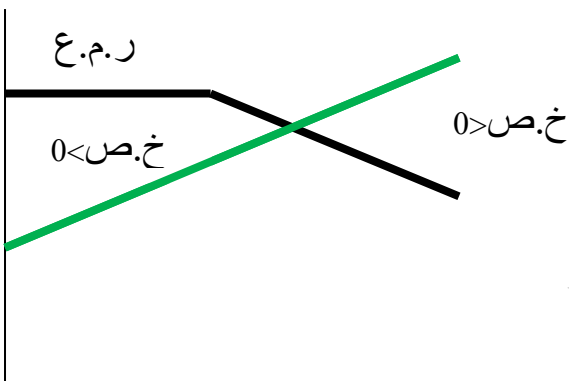
أزمة رقم 1 للخزينة : خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة وقد أدت الخسائر

المتتالية إلى تقليص الفائض رأس مال العامل يكون الحل المناسب هنا من خلال :

موارد المؤسسة

- تحقيق مردودية كافية

- إعادة تأسيس الأموال الخاصة



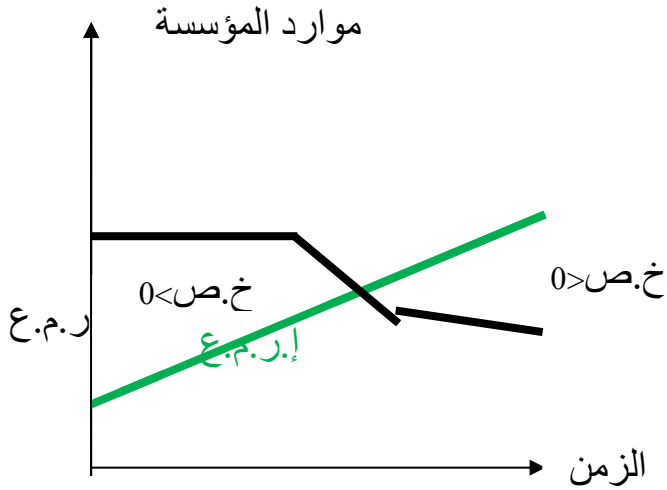
إ.ر.م.ع

الزمن

أزمة رقم 2 للخزينة: تكون هذه الحالة نتيجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة، ولهذا فإن ر.م.ع الذي كان كافياً و يفوق إ.ر.م.ع، يتدهور فجأة، و يكون الحل هنا من خلال:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون متوسطة و الطويلة الأجل

- بيع الاستثمارات



أزمة رقم 3 للخزينة: ارتفاع سريع في الاحتياجات رأس مال العامل مقارنة برأس مال العامل (أزمة تنموية) و هنا يكون ارتفاع ر.م.ع فقط بواسطة الأموال الخاصة (الأرباح)، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد و يباع بطريقة جيدة، مما ساهم في تعزيز ر.م.ع و الحل هنا يكون:

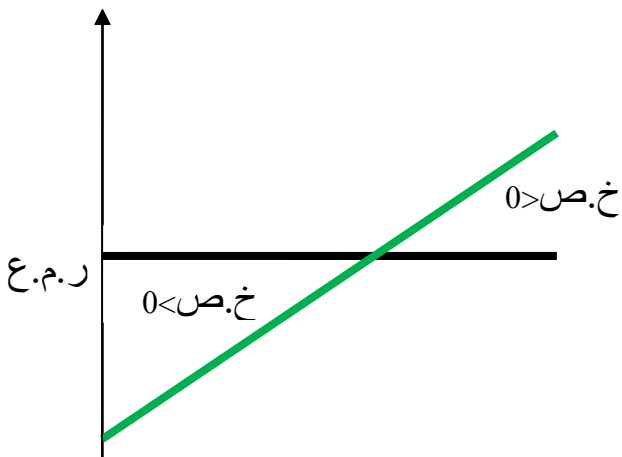
- تخفيض في إ.ر.م.ع

موارد المؤسسة

- زيادة الأسعار

- تقليص مهلة ائتمان الزبائن

- محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين

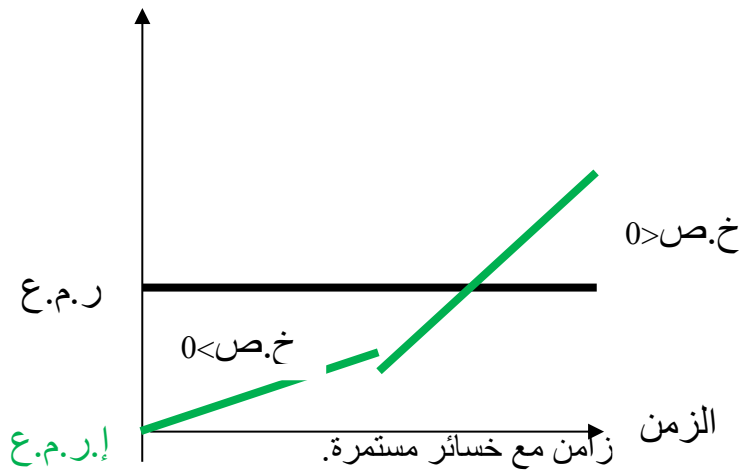


إ.ر.م.ع → الزمن

أزمة رقم 4 للخرينة : ارتفاع كبير و مفاجئ في احتياجات الاستغلال ، أو أن المؤسسة توجه صعوبات في بيع منتجاتها الأمر أدى إلى :

- ارتفاع المخزون
- تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء و يكون الحل هنا
- محاولة تقليص مدة التخزين و الزبائن
- التفكير في المستقبل المنتج

موارد المؤسسة

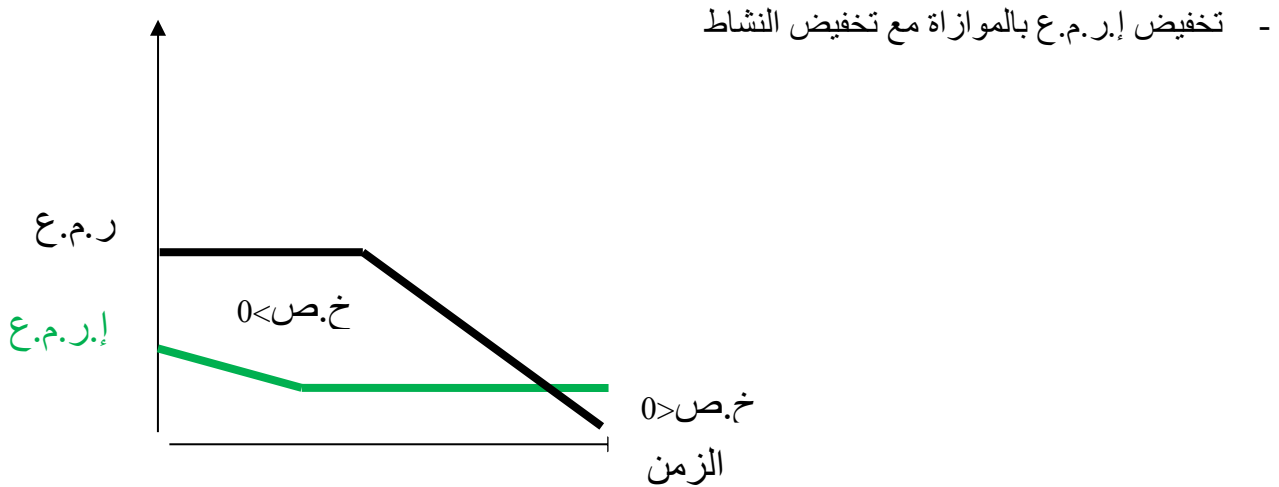


أزمة رقم 5 للخرينة : انخفاض

إن انخفاض النشاط أدى إلى انخفاض ر.م.ع و كذا إلى تحقيق خسائر و بالتالي تدهور الأموال الخاصة . و الحل هنا يكون ب :

- تحقيق مردودية كافية
- إعادة تأسيس الأموال الخاصة

موارد المؤسسة



يمكن تلخيص حالات الخرينة في ما يلي .

- عند النقطة A:

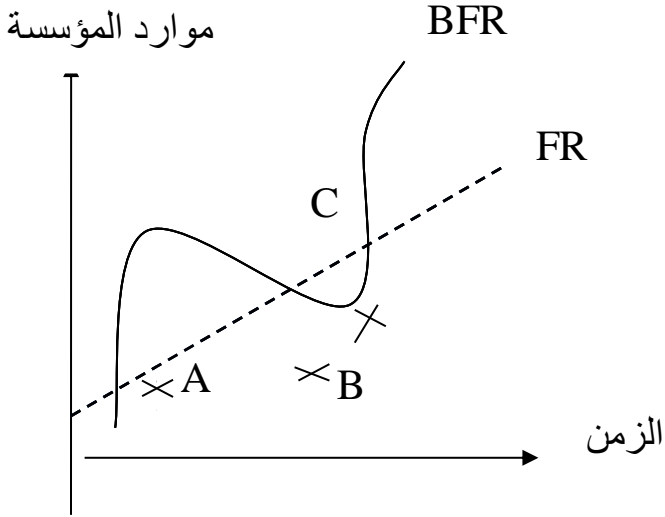
$$0 > TR \Rightarrow FR < BFR$$

- عند النقطة B:

$$0 < TR \Rightarrow FR > BFR$$

- عند النقطة C:

$$0 = TR \Rightarrow FR = BFR$$



4. أهمية التحليل المالي بواسطة النسب

التحليل المالي بواسطة النسب أداة فعالة لفهم الوضع المالي للمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتحسين الأداء المالي، مما يجعله ضروريًا لكل من المؤسسة والمستثمرين والجهات التمويلية، تتمثل أهميته في النقاط التالية:

- **اتخاذ القرار:** يساعد الإدارة والمستثمرين والدائنين في اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالتمويل، والاستثمار، والتشغيل.

- **تقييم الأداء:** يساهم في قياس الأداء المالي عبر الزمن أو مقارنة المؤسسة بمثيلاتها في القطاع.

- **الكشف عن المشكلات:** يمكن أن يكشف عن ضعف السيولة، أو ارتفاع المديونية، أو انخفاض الربحية، مما يتيح التحرك المبكر.

- **تخطيط استراتيجي:** يوفر معلومات تساعد على التخطيط للنمو والتوسع وتقليل المخاطر.

خلاصة:

إن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) ليست مجرد وثائق محاسبية، بل هي وسيلة للتواصل المالي بين المؤسسة وبيئتها الداخلية والخارجية. وتزداد أهميتها في ظل

العولمة الاقتصادية، حيث أصبح المستثمرون والجهات الرقابية يعتمدون عليها لتقييم الأداء المالي وضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة.

يعتبر التحليل المالي في المؤسسة ضروريا لتقييم وضعية المؤسسة ماليا والحكم على كفاءة الإدارة وتقييم السياسات المالية المتبعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والأداء والتقييم والتنبؤ بالمستقبل .

التحليل المالي بواسطة النسب أداة مهمة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بدقة وموضوعية. يساعد في فهم كفاءة الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. يكشف عن نقاط القوة والضعف مثل السيولة والربحية والمديونية. يُستخدم للمقارنة مع الفترات السابقة أو مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع. يساهم في تعزيز التخطيط المالي وتحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر.

من خلال فهم وتحليل هذه النسب بشكل دقيق، يمكن اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تساهم في تعزيز استدامة الشركة على المدى الطويل، سواء من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية أو تعديل استراتيجيات التمويل أو إدارة الأرباح. وبالتالي، تساهم هذه الأدوات في تعزيز قدرة الشركات على التوسع والنمو، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية وتحقيق النجاح المستدام.

المحاضرة الحادية عشر: نطاق مالية المؤسسة (امتداداتها، استخداماتها)

تعد مالية المؤسسة جزءاً جوهرياً من علم التسيير، إذ تهدف إلى فهم كيفية استخدام الموارد المالية بشكل فعال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمؤسسة. يشمل نطاقها عدة مجالات، من التسيير المالي اليومي إلى القرارات الاستثمارية والتمويلية طويلة الأجل.

سننظر من خلال هته المحاضرة الى العناوين التالية:

العنوان الأول يشمل مفهوم النطاق المالي للمؤسسة.

يشمل العنوان الثاني تعريف مالية المؤسسة.
 من خلال العنوان الثالث سيتم تناول امتدادات مالية المؤسسة.
 العنوان الرابع يتضمن استخدامات مالية المؤسسة.
 العلاقة مع المجالات الأخرى ستكون ضمن العنوان السادس.
 وفي الأخير سيتم التطرق الى تحديات مالية المؤسسة في العصر الحديث كسابع عنوان.

1. مفهوم النطاق المالي للمؤسسة

نطاق المالية في المؤسسة يشير إلى مجمل الأنشطة المالية التي تُعنى بإدارة الموارد المالية، من التخطيط والتمويل إلى الاستثمار والرقابة، وهو ما يشكل العمود الفقري لاستمرارية المؤسسة ونموها.

❖ أهمية النطاق المالي في المؤسسة:

- ضمان الاستقرار المالي واستمرارية النشاط.
- تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر.
- توجيه القرارات الإدارية بشكل عقلائي.
- دعم النمو والمنافسة في السوق.
- كسب ثقة المستثمرين والدائنين.

2. تعريف مالية المؤسسة:

مالية المؤسسة هي مجموعة من الأنشطة والقرارات المتعلقة بالحصول على الموارد المالية واستخدامها في أفضل الظروف الممكنة، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة.

3. امتدادات مالية المؤسسة:

- تشمل امتدادات المالية ما يلي:
- التسيير المالي القصير الأجل: إدارة الخزينة، السيولة، الديون قصيرة الأجل، التمويل اليومي.
 - التسيير المالي المتوسط والطويل الأجل: قرارات الاستثمار، تمويل الأصول الثابتة، هيكل رأس المال.

- التخطيط المالي: إعداد الميزانيات التقديرية، تحليل الجدوى، إدارة النمو.
- التحليل المالي: قراءة وتفسير القوائم المالية، نسب الأداء، تقييم المخاطر.
- الرقابة المالية: تتبع الانحرافات، وضع مؤشرات الأداء، مراجعة التكاليف.
- اتخاذ قرارات استراتيجية: مثل الاندماج، الاقتناء، فتح فروع جديدة، دخول أسواق جديدة.

4. استخدامات مالية المؤسسة:

مالية المؤسسة تُستخدم لتحقيق الأهداف التالية:

- تمويل النشاطات التشغيلية اليومية.
- الاستثمار في مشاريع جديدة (بناء مصانع، شراء معدات، إطلاق منتجات).
- التوسع والنمو الأفقي أو العمودي.
- سداد الديون وتحسين الجدارة الائتمانية.
- توزيع الأرباح على الشركاء أو إعادة استثمارها.
- مواجهة المخاطر المالية وتحقيق التوازن بين العائد و المخاطرة.

5. العلاقة مع المجالات الأخرى:

- مع المحاسبة: توفر البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية.
- مع التسويق: دعم الحملات التسويقية بميزانيات مناسبة.
- مع الموارد البشرية: تحديد الأجور والتحفيزات وربطها بالأداء المالي.
- مع الإنتاج: تمويل الآلات وتقدير تكاليف الإنتاج.

6. تحديات مالية المؤسسة في العصر الحديث:

- عدم استقرار الأسواق والاقتصاد العالمي.
- صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- تطور تكنولوجيا التمويل (Fintech) والرقمنة.
- الحاجة إلى تقارير مالية شفافة للامتثال والتنظيم.

خلاصة:

تشمل مالية المؤسسة جميع الأنشطة المتعلقة بتدبير الموارد المالية وتوجيهها لتحقيق الأهداف. حيث يمتد نطاقها داخلياً ليغطي التخطيط، الرقابة، وتقييم الأداء المالي، ويمتد خارجياً ليشمل علاقاتها بالأسواق المالية، البنوك، والمستثمرين. كما تستخدم كأداة للتعبئة الفعالة للموارد، اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وضمان الاستدامة.

الخاتمة:

مالية المؤسسة هي العمود الفقري الذي تقوم عليه استدامة الأعمال. فهم نطاقها الواسع واستخداماتها المتنوعة يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تدعم الأهداف الاستراتيجية وتواجه التحديات الداخلية والخارجية.

تُعتبر مالية المؤسسة الإطار الذي يحدد كيفية الحصول على الأموال وتوظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تتوزع بين جانبين أساسيين هما الامتدادات والاستخدامات. فمن جهة، تشمل الامتدادات جميع مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية، سواء كانت داخلية مثل الأرباح المحتجزة والاحتياطات والاستهلاكات، أو خارجية كالقروض البنكية، وإصدار الأسهم والسندات، إضافة إلى التمويل التجاري المتمثل في الائتمان الممنوح من الموردين. ومن جهة أخرى، تتمثل الاستخدامات في كيفية توظيف هذه الأموال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمؤسسة، حيث تُوظف في الاستثمارات الثابتة كافتناء العقارات والآلات، وفي تمويل رأس المال العامل لتغطية الأجور والمصاريف الجارية، وكذا في تمويل مشاريع التوسع والبحث والتطوير، إلى جانب خدمة الديون وتوزيع الأرباح على المساهمين. وبهذا، فإن مالية المؤسسة تمثل أداة للتوازن بين الموارد والتوظيفات، بما يضمن الفعالية والنجاح في استغلال الإمكانيات المالية المتاحة.

من خلال تدريسنا لهذا المقياس توصلنا الى مجموعة من النتائج:

(1) الفهم النظري للأسس المالية

- الإلمام بالمفاهيم الأساسية: المالية، التسيير المالي، التحليل المالي، التمويل، السيولة، الربحية.
- فهم العلاقة بين الأنشطة المالية وباقي وظائف المؤسسة (محاسبة، إنتاج، تسويق...).

(2) القدرة على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

- قراءة القوائم المالية الأساسية (الميزانية، حساب النتائج، التدفقات النقدية).
- استعمال أدوات التحليل المالي (نسب السيولة، الربحية، المديونية...).
- التمييز بين الوضع المالي الجيد والمختل.

(3) اكتساب مهارات التخطيط المالي

- إعداد الميزانية التقديرية.
- التقدير المالي للاحتياجات والموارد.
- توقع العجز أو الفائض في الخزينة والتخطيط له.

(4) اتخاذ قرارات مالية عقلانية

- المفاضلة بين مصادر التمويل (ذاتي، خارجي، قصير الأجل، طويل الأجل).
- تقييم فرص الاستثمار بناءً على مجموعة من المؤشرات
- اتخاذ قرارات تخص التوسع، الشراء، أو إعادة الهيكلة.

(5) تطوير الحس النقدي والرقابي المالي

- القدرة على اكتشاف الانحرافات المالية واقتراح الحلول.
- مراقبة الأداء المالي عبر مؤشرات دقيقة.
- تقييم كفاءة التسيير المالي للمؤسسة.

(6) ربط المعرفة المالية بالواقع العملي

- دراسة حالات واقعية لمؤسسات من السوق.
- تطبيق التحليل على بيانات مالية فعلية أو افتراضية.
- فهم تأثير البيئة الاقتصادية والقانونية على مالية المؤسسة.

7) تنمية التفكير الاستراتيجي في المجال المالي

- إدراك دور المالية في توجيه قرارات الإدارة العليا.
- تقدير أهمية التخطيط المالي في تحقيق الأهداف طويلة الأجل.
- الربط بين الأهداف المالية والاستراتيجية العامة للمؤسسة.

قائمة المراجع:**المراجع باللغة العربية:**

- أ.د. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009 ص.21-20
- أحمد، عبد الله " إدارة التمويل والمؤسسات المالية"، دار الفكر. 2020
- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي : "التسيير المالي : دروس وتطبيقات" ،دار وائل للنشر ،عمان، الأردن، 2011.
- إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي، زهية بن عبد الرحمان، "التسيير المالي: الادارة المالية (الجزء الاول) دروس وتطبيقات". دار وائل للنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة. 2020.
- برودي نعيمة : "التحليل الفني للأسواق المالية :المبادئ والنظريات"، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018.
- بوخماسة، عبد القادر. "النظام المحاسبي المالي بين النظرية والتطبيق"، دار الهدى، الجزائر، 2015
- بوشلوك، الطاهر. "القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) " ، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2015.
- جلال الحوامدة – التحليل المالي وتقييم الأداء .دار المناهج للنشر، الأردن. (دون تاريخ).
- جمال لعمارة، رايس حدة: "تحديات السوق المالي الإسلامي"، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة في 22 نوفمبر 2006.
- حسن سليمان محمد أبو عودة : "مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)"،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

- حسن محمد كامل: "التحليل المالي" ، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1986 .
- حسين عثمان – المالية العامة .مكتبة زهراء الشرق، القاهرة. (دون تاريخ).
- حمزة محمود الزبيدي : "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل"، مؤسسة الورقة للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- حمزة محمود الزبيدي: "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق، عمان، 2001 .
- خري عبد الناصر: "محاضرات في مقياس مالية المؤسسة" ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009 .
- خلدون ابراهيم الشريقات: "إدارة و تحليل مالي"، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2001 .
- خليل، محمود" .مبادئ التسيير المالي"، دار الهدى، 2019.
- خميسي شيخة ، "التسيير المالي للمؤسسة: دروس ومسائل محلولة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- د. زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، "أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة مشاريع النفطية)"، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد63 ، 2007 .
- د. زياد رمضان : "مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي"، دار وائل للنشر ،الجامعة الأردنية، 2005.
- د .سمير عبد الحميد رضوان – الإدارة المالية .دار النهضة العربية، بيروت.
- د. سوزان سمير ذيب : د. محمد إبراهيم نور، د. شقير نوري موسى ، د. عبد الله يوسف سعادة ، "إدارة الائتمان" ،دار الفكر، ناشرون و موزعون ،الطبعة الأولى، عمان، 2012 .
- د. شعيب شنوف : "التحليل المالي الحديث طبعاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن. 2015.
- د. عاطف وليد أندرواس : "التمويل والإدارة المالية للمؤسسة" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .
- د.أحمد محمد العداسي : "التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية" ، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع عمان (الأردن) ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011 .
- د.العيد صوفان: محاضرات في التحليل المالي ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ،كلية علوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ،سنة 2017/2018 .

- د.وليد ناجي الحيايلى : "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، دار إثراء للنشر، عمان (الأردن)، 2009.
- زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود : "التسيير المالي حسب البرامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010.
- زيد سليم رمضان : "أساسيات في الإدارة المالية"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1994 .
- السعيد بلوم ، د. زردومي أحمد : "الرقابة الاستراتيجية ودورها في تقييم أداء الموارد البشرية " ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 49 ، الجزائر، 2018 .
- سعيداني، عبد الكريم. **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
- صبحي جبر العتيب : "تطور الفكر و الأساليب في الإدارة"، دار حامد للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- عبد الحليم كراجه: " الإدارة و التحليل المالي"، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2000.
- عبد الغفار حنفي: أساسيات التمويل والإدارة المالية،- دار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: " النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2004 .
- عبد الناصر نور : "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ط2"، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008.
- علاء عبد الحسين، صالح ساعدي: "ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على مصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة العربية للإدارة العدد35، 2015.
- فيصل جميل السعيدة ،نضال عبد الله فريد : "الملخص الوجيز في إدارة و التحليل المالي" مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، طبعة أولى 2004 .
- قلش عبد الله: " بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية"، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 02 ، 2007.
- كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهبي فهد : "الإدارة المالية"، دار المسيرة للطباعة والنشر عمان ، 1997.

- مبارك لسوس: "التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية-بن عكنون-الجزائر، 2004.
- محمد الصيرفي: "إدارة المال و تحليل هيكله" ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- محمد سعيد عبد الهادي: "الإدارة المالية"، دار الجامعة للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
- محمد عبد الخالق : "الإدارة المصرفية و المالية"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2010.
- محمد محمود الخطيب: "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات " ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، 2010.
- محمد مطر: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني" ، وائل للنشر و التوزيع، عمان، بدعم من جامعة البترا ،الأردن ، طبعة 2003 .
- محمد مطر: "التحليل المالي و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
- منير إبراهيم هندي: "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، نسخة الثامنة، 1999.
- منير إبراهيم هندي: "الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- منير شاكر محمد ، د. اسماعيل اسماعيل ، د. عبد الناصر نور : "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2008 .
- مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة: "تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)"، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2009 .
- ناصر دادي عدون : "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الأولى ، دارة المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998.
- ناصر دادي عدون: "تقنيات مراقبة التسيير" دار المحمدية الطبعة الأولى 1998.
- نهال فريد مصطفى: "مبادئ و أساسيات الإدارة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

هيثم محمد الزغبى : " الإدارة و التحليل المالي"، دار الفكر للطباعة و التوزيع و النشر، عمان ، الأردن ، 1996 .

وزارة المالية الجزائرية. "الدليل التطبيقي للنظام المحاسبي المالي SCF"، الجزائر، 2010.

وهبة الزحيلي: "المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2002 .

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Eugene F. Brigham & Joel F. Houston – Fundamentals of Financial Management. Cengage Learning.
2. Hamdi k: comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Ed: Rissala,algerie,1995
3. Jonathan Berk & Peter DeMarzo – Corporate Finance. Pearson Education.
4. Josette peyrard : gestion financier ، dépote légal ، paris1990 .
5. Patrice Vizzavona :La gestion financière ,édition Atol ,Paris , 1996.
6. Pierre Vernimmen : Finance de l'entreprise , édition Dalloz, Paris ,2014.
7. Richard Brealey, Stewart Myers, Franklin Allen – Principles of Corporate Finance. McGraw-Hill Education.
8. Robert C. Higgins – Analysis for Financial Management.
9. Robert Ferrondier, Vincent Koen: Marché de capitaux et technique Financières 4 édition, Economica, Paris, 1997.
10. Vernimmen(P) : finance de l'entreprise. Analyse et Gestion édition Dallez Paris 1991.

المصادر الالكترونية:

1. Investopedia – <https://www.investopedia.com>
2. Corporate Finance Institute (CFI) –
<https://corporatefinanceinstitute.com>
3. Harvard Business Review – <https://hbr.org>